

خبراء يفككون الزيادات في الأجور:

لم تخضع للشروط العلمية، وانعدام
التشاركية أفقدها العمق والعدالة

الشعب
بالفكر والساعة بنيتي هذا الوطن

متى يستعيد الحوار
الاجتماعي موقعه؟

قراءة في رسائل خطاب 1 ماي

زيادات دون الأموال...
وحوار غير مكفول

لا مناص من الحوار الاجتماعي... ولا دولة اجتماعية بالأحادية

تطاوين تحت وطأة التهميش

أزمة المشاريع المتعثرة
ومستقبل خامض للتشغيل

اغتيال فرحات حشاد، الجريمة والإفلات من العقاب:

المرافعة التي طال انتظارها

متى يستعيد الحوار الاجتماعي موقعه؟

قراءة في رسائل خطاب 1 ماي

دون أن تتحول إلى فاعل سلطوي.

العدالة الاجتماعية والحوار ضرورة لإنقاذ البلاد.

غير أن هذا التوقع يكتسب معناه الكامل في ضوء التشخيص الذي يقدمه الخطاب للوضع الاجتماعي الراهن. فالمؤشرات التي يعرضها، من ارتفاع كلفة المعيشة وتدهور القدرة الشرائية، إلى اتساع دائرة البطالة والهشاشة، تعكس أزمة عميقة لم تعد تقتصر على فئات محددة، بل امتدت لتشمل شرائح أوسع من المجتمع، بما في ذلك الطبقة الوسطى. وهي أزمة لا تُقَدَّم كظرف عابر، بل كتحول بنيوي يهدد التوازنات الاجتماعية.

ولا يفصل الخطاب هذه الأزمة عن سياقها العالمي، حيث يشير إلى التحولات الجيوسياسية، وإعادة تشكيل موازين القوى، إضافة إلى تأثيرات الثورة الرقمية على سوق الشغل. هذا الربط بين المحلي والعالمي يعكس وعياً بأن التحديات المطروحة لم تعد داخلية فقط، بل هي جزء من سياق دولي معقد، ما يفرض مقاربات أكثر شمولاً ومرونة.

في مواجهة هذا الواقع المركب، يضع الخطاب الحوار الاجتماعي في قلب الحلول الممكنة، باعتباره الآلية الأنجع لإدارة الأزمات وبناء التوافقات. غير أن الحوار، في هذا التصور، لا يُختزل في مجرد لقاءات أو مفاوضات ظرفية، بل يُطرح كمنهج حكم يقوم على التشاركية، والاعتراف المتبادل، وتقاسم المسؤولية بين مختلف الأطراف.

التشاركية عماد الدولة الاجتماعية

ومن هذا المنطلق، يشدد الخطاب على أن أي إصلاح اقتصادي لا يمكن أن ينجح إذا لم يكن قائماً على توزيع عادل للأعباء، بحيث لا تتحمل الفئات الهشة وحدها كلفة التوازنات المالية. فالعدالة الاجتماعية، في هذا السياق، ليست شعاراً، بل شرطاً للاستقرار، لأن غيابها يهدد بتسيخ مزيد من الاحتقان وفقدان الثقة.

ويتقاطع هذا الطرح مع تأكيد الخطاب على ضرورة الحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة، خاصة في ظل تراجع الخدمات العمومية في مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم. هذا التراجع لا يُنظر إليه فقط كإشكال قطاعي، بل كعامل يمسّ جوهر العقد الاجتماعي، وي طرح تساؤلات حول طبيعة الخيارات المعتمدة في إدارة الموارد وتوزيعها.

وفي مستوى الخيارات الاقتصادية، يقدم الخطاب تمييزاً واضحاً بين اقتصاد منتج قائم على الاستثمار وخلق القيمة المضافة، واقتصاد طفيلي يعتمد على المضاربة والتهرب. هذا التمييز يعكس رؤية تسعى إلى إعادة توجيه السياسات نحو دعم القطاعات المنتجة، وفي الوقت نفسه مواجهة الاختلالات التي تفرزها الأنشطة غير المنظمة.

ولا يغيب عن الخطاب البعد القيمي، حيث يتم التأكيد على ارتباط النضال

بجاء خطاب عيد العمال لهذه السنة في سياق وطني ودولي دقيق، ليؤكد من جديد أن الاتحاد العام التونسي للشغل يظل فاعلاً اجتماعياً محورياً لا يمكن تجاوزه في أي معادلة إصلاح أو استقرار. ولم يقتصر الخطاب على البعد الاحتفالي الذي يطبع هذه المناسبة، بل قدّم قراءة تحليلية للواقع، ربطت بين الذاكرة النضالية والتحديات الراهنة، في إطار رؤية واضحة تعتبر أن الحوار الاجتماعي ليس مجرد خيار، بل شرط أساسي لتجاوز الأزمة.

استحضار رمزية الأول من ماي 1886 في شيكاغو لم يكن تفصيلاً بروكولياً، بل مدخلاً دلاليًا لتأكيد أن النضال العمالي، في بعده الكوني، قام على فكرة مركزية: انتزاع الحقوق عبر الفعل الجماعي المنظم. هذا البعد الكوني امتد في الخطاب إلى الذاكرة الوطنية، من خلال استحضار رموز الحركة النقابية التونسية وشهادتها، بما يرسّخ أن الاتحاد ليس فاعلاً ظرفياً، بل امتداد تاريخي لمسار طويل من التضحيات والدفاع عن الكرامة والعدالة الاجتماعية.

هذا التأسيس الرمزي لا يخلو من دلالة سياسية واجتماعية، إذ يعيد تثبيت شرعية الاتحاد في الحاضر، باعتبارها شرعية متجذرة في التاريخ، لا تُستمد فقط من التمثيلية الآنية، بل من رصيد نضالي متراكم. وهو ما يجعل من موقعه في الدفاع عن الشغاليين دوراً بنيوياً في التوازنات الاجتماعية، وليس مجرد موقع تفاوضي ظرفي.

النقد الذاتي والمصالحة الداخلية سبيل استعادة الثقة

غير أن الخطاب لم يكتف بالعودة إلى هذا الرصيد، بل انتقل إلى تشخيص الوضع الداخلي للمنظمة، مؤكداً على ضرورة طي صفحة الانقسامات والتجاذبات التي أثرت على أدائها في السنوات الأخيرة. الدعوة إلى المصالحة الداخلية لم تُطرح كخيار أخلاقي أو تنظيمي فحسب، بل كضرورة استراتيجية لاستعادة الفاعلية النقابية. فالإتحاد، في نهاية المطاف، يستمد جزءاً أساسياً من قوته من تماسكه الداخلي وقدرته على توحيد مواقفه والتعبير عن مختلف مكوناته دون إقصاء.

وفي هذا السياق، يكتسب إدراج النقد الذاتي داخل الخطاب أهمية خاصة، إذ يعكس وعياً بأن استعادة المصداقية تمرّ عبر الاعتراف بالإخلالات وتجاوزها، لا عبر إنكارها. هذا النقد، بما يحمله من بعد تصحيحي، يساهم في إعادة بناء الثقة، سواء داخل المنظمة أو في علاقتها بمحيطها، ويؤكد أن الفاعلية النقابية لا تنفصل عن القدرة على المراجعة والتجديد.

على هذا الأساس، يعيد الخطاب تثبيت تموقع الاتحاد كشريك اجتماعي مستقل، لا يسعى إلى الحلول محل السلطة، لكنه يرفض في المقابل أي محاولة لتهميشه أو إقصائه من مسارات القرار ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي. هذه المعادلة تعكس تصوراً دقيقاً لدور الاتحاد، باعتباره قوة توازن داخل المجتمع، تساهم في صياغة الخيارات من موقعها التفاوضي،

زيارة تهنئة من عميد المحامين إلى الاتحاد العام التونسي للشغل:

تأكيد مشترك على متانة العلاقات التاريخية وضرورة تطوير التعاون بين المنظمين



تهاني الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، متمنياً التوفيق للهيكل المنتخب في مواصلة حمل الرسالة التاريخية للاتحاد والدفاع عن القضايا الوطنية والاجتماعية. وأكد الأستاذ بوبكر بالثابت، بالمناسبة، على عمق العلاقات التاريخية التي تجمع بين المنظمين الوطنيين، مشدداً على أهمية مزيد تعزيزها وتطويرها في إطار المبادئ والثوابت الوطنية المشتركة، بما يخدم المصلحة الوطنية ويدعم قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. من جهته، شدّد الأخ الأمين العام صلاح الدين السالمي على حرص الاتحاد العام التونسي للشغل على تدعيم

استقبل الأخ الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، صلاح الدين السالمي، صباح اليوم الإثنين بمكتبه، الأستاذ بوبكر بالثابت عميد الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، مرفوقاً بالأستاذ عادل المسعودي عضو مجلس الهيئة، وذلك بحضور الإخوة الطاهر المزري، سليم البوزيدي، سلوان السميوي، الطيب البحري، وبولبابة السالمي أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.

وتندرج هذه الزيارة في إطار تقديم التهاني بمناسبة انتخاب المكتب التنفيذي الوطني الجديد للاتحاد العام التونسي للشغل، حيث عبّر عميد المحامين عن أحرّ



النقابي بالقضايا العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، بما يعكس تصوراً يعتبر أن الدفاع عن الحقوق الاجتماعية لا ينفصل عن الالتزام بالقيم الإنسانية الكونية.

في المحصلة، يعكس خطاب الأول من ماي هذه السنة محاولة لإعادة تموقع الاتحاد في سياق يتسم بتعقّد التحديات وتداخلها، من خلال التأكيد على دوره كقوة اجتماعية مسؤولة، تجمع بين الدفاع عن الشغاليين والمساهمة في استقرار البلاد. غير أن الرهان الأساسي لا يكمن فقط في وضوح هذه الرؤية، بل في مدى قدرتها على التحول إلى ممارسة فعلية، تعيد الاعتبار للحوار الاجتماعي كألية حقيقية لصنع القرار.

وبين خطاب يضع الحوار في مركز الحلول، وواقع لا يزال يشهد تعثراً في تجسيده، يظل السؤال مفتوحاً: هل تستعيد التشاركية موقعها كمدخل للإصلاح، أم يظل الحوار عنواناً دون مضمون؟ في الإجابة عن هذا السؤال يتحدد، إلى حدّ بعيد، مستقبل التوازنات الاجتماعية في البلاد.



من أجل الإنصاف
ورفع المظلمة والمحاكمة العادلة
للمسكين الأسود

تعزية

ينعى المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل وأسرّة جريدة الشعب وفاة والدة الأخ عثمان الجلولي الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الإعلام راجين من الله تعالى ان يتقبل الفقيدة برحمته الواسعة ويسكنها فسيح جناته، وأن يلهم أهلها وذويها جميل الصبر والسلوان.

وانا لله وانا اليه راجعون

علاقات التعاون والتنسيق مع الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، باعتبارها منظمة وطنية عريقة تقاسمت مع الاتحاد مختلف المحطات النضالية التي عرفتها البلاد، وساهمت إلى جانبه في الدفاع عن الحقوق والحريات وعن القضايا الوطنية الكبرى. كما أبرز الأمين العام مواصلة تطوير التعاون بين المنظمين العتيدين، بما يعزز أدوارهما الوطنية والاجتماعية في ظل التحديات الراهنة.

السحب
مطبعة دار الأنوار
الشرقية - تونس

المدير
عثمان الجلولي

المدير المسؤول
صلاح الدين السالمي

أسسها
أحمد التليلي

الشعب
بالتنسيق والمساعدة من هذا الفريق
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل

زيادات دون المأمول... وحوار غير مكفول

لا مناص من الحوار الاجتماعي... ولا دولة اجتماعية بالأحادية

بقلم: نصرالدين الساسي



في ظلّ اختلال التوازنات وغياب التفاوض الفعلي، تظلّ الدولة الاجتماعية مشروعاً مؤجلاً.

لا يمكن أن تُبنى الدولة الاجتماعية بقرارات إدارية، أو تُختزل في نصوص دستورية أو برامج حكومية معلنة أو حتى في نوايا طيبة، بل تتشكل تاريخياً من توازنات وتوافقات وثقة بين القوى الاجتماعية، أساسها الحوار الاجتماعي. لذلك يبدو السؤال وجيهاً: كيف يمكن لدولة ترفع شعار العدالة الاجتماعية أن تستقيم، في حين يظل الحوار بين أطرافها مختلاً، أو شكلياً، أو محكوماً بمنطق أحادي في إدارة القضايا والاستحقاقات الاجتماعية؟

في جوهرها، تقوم الدولة الاجتماعية على توافق صريح وضمني بين الدولة والأطراف الاجتماعية، تُترجم فيه السياسات العمومية إلى آليات لإعادة توزيع الثروة، وتقليص الفوارق، وضمان الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية. غير أنّ هذا التعاقد لا يمكن أن يستقيم دون حوار اجتماعي فعّال، متكافئ، ومؤسس على الثقة والاعتراف المتبادل. فالحوار، من هذا المنطلق، ليس مجرد إجراء مؤسسي، بل هو الفضاء الذي تُبنى داخله التوافقات، وتُصاغ عبره الحلول، وتوزع من خلاله كلفة الخيارات الكبرى بشكل عادل.

غير أنّ ما يُلاحظ في الواقع هو انزياح تدريجي بالحوار الاجتماعي عن وظيفته الأصلية نحو أدوار شكلية وقرارات جاهزة، مما أفقده قدرته على التعديل والتوازن، وحوّله من أداة لقياس موازين القوى عبر التفاوض إلى عنصر إضافي في تعميق الأزمة. عندها، لا تعود السياسات الاجتماعية نتاج توافقات فعلية، بل كخيارات فوقية مفروضة بقطع النظر عن وجهتها التقنية.

وتتجلى ملامح هذا الاختلال في مستويات متداخلة منها تخييب الأطراف الاجتماعية، وفي مقدّمها الاتحاد العام التونسي للشغل، وتهميش دورها، واختلال موازين القوة التفاوضية، وغياب الشفافية في المعطيات الاقتصادية والمالية والسياسات العمومية فضلاً عن مزيد إضعاف مؤسسات الوساطة وإدارة النزاعات. غير أنّ العامل الحاسم يظلّ في طبيعة المقاربة المعتمدة في إدارة الملف الاجتماعي، حيث يبرز نزوع واضح نحو الأحادية مقابل تقليص دور التفاوض وتحويل الحوار إلى واجهة لا غير، وهو ما ينعكس مباشرة على جودة القرارات ومآلاتها ودرجات الإنخراط فيها.

ويعدّ ملف الزيادات في الأجور من أبرز المجالات التي

كشفت مؤخراً حدود هذا التوجّه. فقد تأكّد، في الفترة الأخيرة، التوجّه الذي تم إقراره صلب قانون المالية لسنة 2026 في علاقة بالزيادات في أجور القطاعات الثلاثة من جانب واحد، ليتم بعد ذلك الترويج لها باعتبارها مكاسب اجتماعية، دون أن تكون ثمرة تفاوض فعلي أو تقييم مشترك للكلفة والانعكاسات. وبهذا المعنى، يُعاد تعريف الأجر من حق تفاوضي يُحدّد ضمن موازين قوى واستحقاقات اجتماعية إلى منحة إدارية تُقرّر وفق اعتبارات ظرفية، وهو ما يُفرغ الشراكة الاجتماعية من مضمونها ويُضعف الثقة في جدوى الحوار ذاته.

إلا أنّ الإشكال لا يتوقّف عند مستوى الآلية، بل يمتدّ إلى مضمون هذه السياسات وحدودها الاقتصادية. فالمعطيات المتاحة تشير إلى أنّ نسق نمو الأجور ظلّ، في فترات عديدة، أعلى من نسق تطوّر الإنتاجية، وهو ما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية بدل الحد منها. وفي ظل هذا الاختلال، تتحوّل الزيادات في الأجور إلى استجابة ظرفية لتخفيف الاحتقان الاجتماعي، لكنها تحمل، في المقابل، كلفة مؤجلة على مستوى التوازنات المالية، بل وحتى على مستوى القدرة الشرائية نفسها التي يُراد دعمها.

وفي هذا الإطار، يبدو أنّ الإشكال لم يعد مرتبطاً فقط بندرة الموارد أو ضغط التوازنات المالية، بل بطبيعة المنهج المعتمد في إدارة هذه الموارد وتوزيعها. فحين يُختزل القرار الاقتصادي داخل دائرة ضيقة، وتُغيب عنه آليات النقاش والتقييم المشترك، لا تكون النتيجة مجرد ضعف في النجاعة، بل أيضاً فقداناً للثقة. والحال أنّ الثقة ليست عنصراً ثانوياً في السياسات الاجتماعية، بل هي أحد شروط نجاحها الأساسية.

ومن هنا يبرز سؤال التمويل باعتباره أحد أكثر النقاط حساسية في هذا المسار. فمن أين تُموّل هذه الزيادات في سياق يتسم بعجز متفاقم وارتفاع في المديونية؟ هل يتعلق الأمر بإعادة توزيع داخلي للموارد على حساب مجالات اجتماعية أخرى؟ أم باللجوء إلى مزيد من التداين؟ أم هو مجرد ترحيل للأزمة إلى آجال لاحقة؟ إنّ غياب الشفافية في هذا المستوى لا يُضعف فقط مصداقية القرار، بل يُفوّض أيضاً إمكانية بناء توافقات حوله، لأن أي سياسة لا تستند إلى معطيات واضحة ومشاركة تظلّ عرضة للتشكيك، مهما قُدّمت باعتبارها مكسباً اجتماعياً.

وفي المقابل، كان من الممكن لمقاربة تشاركية فعلية أن تفتح

المجال أمام مجهود وطني أوسع لتقاسم كلفة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية وتحمل أعبائها بشكل جماعي ومتوازن، بما يعزّز الثقة ويمنح الإصلاحات حدّاً أدنى من المشروعية والاستدامة.

ويزداد هذا الغموض تعقيداً حين يُطرح احتمال تمويل تلك الزيادة من موارد استثنائية، خاصة تلك المرتبطة بالصفقات العمومية أو منظومة اللزومات في قطاعات استراتيجية. فبناء سياسات اجتماعية على مداخل ظرفية أو مؤجلة يطرح إشكاليات جدية تتعلق بالحوكمة والاستدامة، كما يثير تساؤلات أعمق حول طبيعة الخيارات الاقتصادية المعتمدة وإن كانت قائمة على تعبئة داخلية عادلة للثروة، أم على حلول سريعة تُرحّل كلفة الاختلالات إلى المستقبل؟

وفي هذا السياق، لا يبدو الإشكال مرتبطاً بتحديد الطرف النقابي بل بطبيعة طبيعة المنهج المعتمد من السلطة في إدارة الحوار الاجتماعي. فحين تُختزل مسارات التفاوض في دوائر ضيقة، وتُتخذ القرارات خارج أطرها، يتعمق الخلل وعليه، فإن استعادة فاعلية الحوار الاجتماعي تظلّ رهينة مراجعة هذا المنهج الأحادي، والعودة إلى منطق التفاوض الحقيقي، حيث تُبنى الخيارات داخل فضاء تشاركي فعلي، لا خارجه.

"الدولة الاجتماعية ليست مجرد سياسات إنفاق أو زيادات في الأجور، بل هي مسار قوامه التفاوض والشفافية والتشاركية."

في المحصلة، لا يمكن أن تستقيم الدولة الاجتماعية والحوار أعوج، لأن العلاقة بينهما علاقة عضوية لا تقبل الفصل. فالدولة الاجتماعية ليست مجرد سياسات إنفاق أو زيادات في الأجور، بل هي، قبل كل شيء، طريقة في إدارة التوازنات، قوامها التفاوض والشفافية وتقاسم المسؤولية. وربما تكمن المفارقة الأعمق في أنّ الحديث المتكرّر عن "الدولة الاجتماعية" يسبق، في كثير من الأحيان، توفّر شروطها الفعلية. فالدولة الاجتماعية لا تُقاس فقط بحجم الإنفاق أو بعدد الزيادات المعلنة، بل بقدرتها على بناء رفاه اجتماعي مستدام، قائم على الثقة والإنتاج والعدالة والقدرة على إشراك المجتمع في تحديد أولوياته وتحمل كلفة خياراته.

إنّ التحدي المطروح اليوم لا يكمن فقط في حجم الإصلاحات المطلوبة، بل في منهج إدارتها. فبدون حوار اجتماعي حقيقي، قائم على التكافؤ والوضوح، تظلّ كل "المكاسب" المعلنة مؤقتة وقابلة للتآكل، لأنها لم تستند إلى توافقات صلبة. وبين خيار الحوار الفعلي وخيار الأحادية، يتحدد لا فقط مستقبل السياسات الاجتماعية، بل أيضاً مدى قدرة الدولة على بناء ثقة دائمة مع مجتمعها.

خبراء يفككون الزيادات في الأجور:

لم تخضع للشروط العلمية، وانعدام التشاركية أفقدها العمق والعدالة

طارق السعيد

صدرت في موفى شهر أفريل 2026 الأوامر الترتيبية للزيادة في الأجور بعنوان سنوات 2026 - 2027 - 2028. وجاءت الزيادات في سياقات اجتماعية واقتصادية وطنية تجعل مضمونها الكمي المباشر غير ذي دلالة حقيقية وهو ما استوجب مزيد تحيل الزيادات من قبل خبراء في الاقتصاد والعلم الاجتماع وأنظمة الضمان الاجتماعي وأنظمة التأجير.

غير علمية

إن أولى الملاحظات هو عدم خضوع الزيادة إلى الشروط العلمية الضرورية التي تجعل منها زيادة عادلة، وتقاس العدالة في الزيادة في الأجور من خلال قدرتها على تحقيق معادلة مركبة تجمع بين العمق الاجتماعي للإنتاج والبعد الاقتصادي. فالزيادة من وجه نظر علمية يجب أن تغطي التضخم لا من أجل تطوير القدرة الاستهلاكية للعمال وهذا من حقهم بل من أجل خلق التوازن المالي الضروري لفاعل اقتصادي لا يمكنه أن يساهم في خلق الثروة وهو يعاني من ضغوط مالية تهدد مستوى عيشه. إن منطق التوزيع وإعادة توزيع الثروة يجب أن لا يقتصر على ترميم خسارة المقدرة الشرائية بل يقضي منطق العدالة في إعادة التوزيع حصول العمال على مقابل لجهدهم في إنتاج الثروة أي الناتج المحلي. فالزيادة هي عقد من أنواع التعاقد الاجتماعي يضمن حماية المقدرة الشرائية من التآكل ويحفز العمال على مزيد دفع الإنتاج والإنتاجية. إن الزيادة هي بمثابة تعاقد قد غالت تماما عن الزيادات الأخيرة وهو ما يفقدها الكثير من دورها الأساسي في تحفيز النمو الاقتصادي فالزيادة بشكل من الأشكال هي توزيع عادل لما تم إنتاجه من الثروة والتحفز والاستعداد لإعادة الإنتاج وفي حال لك تحمل هذا المضمون واتخذت الطابع المحاسباتي تفقد جزء كبيرا من دورها. وفي تعليقها على الزيادة في الأجور اعتبرتها قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل وقالت قيادة الاتحاد إن الأجور كانت دون تفاوض وهو ما جعل بها الكثير من الإخلالات.

الدكتور سامي العوادي

زيادة غير مجزية وغير قانونية

قال الأستاذ الجامعي الدكتور سامي العوادي إن الزيادة غير قانونية وغير مجزية وأشار العوادي في تصريح قصير للشعب إن زيادة في القطاع الخاص لا تحصل بأمر بل تكون تتوجها لمسار من المفاوضات بين الأطراف الاجتماعية وهذه المفاوضات مهمة لتحديد خصائص الزيادة وهيكلتها. وبالتالي فإن الزيادة الأخيرة لم تستجب للشروط القانونية، أما بالنسبة إلى الزيادة في القطاع العام فإن مردودها الصافي أقل بكثير من نسبة التضخم وهي بالتالي غير مجزية ولا تمكن من تغطية تراجع المقدرة الشرائية الناتجة عن الغلاء. ويشار إلى أن الخبير سامي العوادي بصدد إعداد وثيقة تقييمية عميقة حول الزيادة في الأجور سنسعى إلى نشرها حال صدورها.



الخبير الهادي دحمان:

القانون يطلق سلطة الأعراف التقديرية ونسبة الزيادة الفعلية أقل من 3.2 بالمائة

قال الهادي دحمان الخبير في أنظمة الضمان الاجتماعية وأنظمة التأجير أن الأوامر تتعلق بمجالات الترفيع في الأجور ثلاثة مجالات في الوظيفة العمومية والقطاع العام والقطاع الخاص. وقد تضمنت الأوامر هذه المرة مجالا رابعا وهو جريات التقاعد. واعتبر ان الأوامر تستوجب ملاحظات عدة.



وقال إن أول ما يجب ملاحظته هو أنها زيادات أحادية دون حوار اجتماعي والذي يجب أن يكون بإشراف المجلس الوطني للحوار الاجتماعية اللجنة العليا للمفاوضات الاجتماعية خاصة في القطاع الخاص



أما الملاحظة الخامسة فتتعلق بانعكاس هذه الزيادات على أصحاب الجريات حيث تم افرغ التعديل الآلي للجريات من محتواها وذلك عبر اختراق الفصل 37 من القانون العام 2012 لأول مرة في التاريخ. وقال إن هناك الكثير من الغموض في كيفية تطبيق الزيادات ولن يكون من الغريب أن يتم تنظيم عشرات الندوات والملتقيات لتفسير الغموض الكامن في النصوص خاصة في ما يخص جوانب عناصر التأجير. وتتعلق الملاحظة السادسة بمجال الوظيفة العمومية حيث تتم مقارنة الزيادات الحاصلة بأخر زيادات والتي كانت بعنوان 2023-2024-2022، وهي قراءة مجانية للصواب لأنها لا تعتمد نفس قواعد الاحتساب. وبشكل عام فإن الزيادة في الأجور وفق ما جاء في الأوامر الترتيبية ستكون ما بين 2.8 و3.2 بالمائة وهي نسبة لا تغطي نسبة التضخم ونسبة النمو مع العلم أن التضخم مرشح لمزيد الارتفاع في السنوات القادمة. وفق الخبير هادي دحمان.

أستاذ علم الاجتماع حسان الموري:

الزيادة غير عادلة وعلى الدولة تسقيف الأسعار

قال الدكتور حسان الموري أستاذ علم الاجتماع إن الزيادة في الأجور المعلنة في موفى أفريل 2026 تثير عديد الإشكاليات. ففي مستوى الحوار الاجتماعي يمكن ملاحظة أن هذه الزيادة كانت من جانب واحد وقد تمت دون حوار بين الأطراف الاجتماعية وهو ما اعتبره مشكلا كبيرا. ويكمن الخلل وفق أستاذ علم الاجتماع، في أن غياب الأطراف الاجتماعية أدى إلى غياب التدقيق في الزيادة وفي الإجراءات المصاحبة لها وافقد عملية الزيادة كل ما يقوم به ممثلو الأجراء من البحث عن سبل العدالة في الزيادة في الأجور سواء في يتعلق بربط الزيادة بالحقيقة الاقتصادية أو ما يتعلق بالعدالة بين الإنصاف الاجتماعية.



الذي تخضع الزيادة فيه إلى المفاوضات بين الأطراف الاجتماعية. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بأن الزيادة لا تخضع لتفريع في المنح السنوية وبالتالي فإن الزيادات ستحتسب على 12 شهرا فقط أي أن كل منح تمنح بعنوان الشهر 13 أو 15 أو حتى 18 (ما يسمى الأجور العامة) لأن تخضع للزيادات وهذا أمر مهم جدا لأنه يحرم الأجير من قسط مهم من الزيادة التي كان يحصل عليها في اتفاقيات الزيادة السابقة. وقد ذكرني هذا الأمر في زيادات سابقة في عهد مزالي من خلال إدراجها في منحة خصوصية وقتية حتى لا يتم احتسابها في المنح السنوية. هذا الأمر حصل أي زيادة على 12 شهر هي بالضبط ما وردت وإضافة إلى ذلك أن الأوامر الترتيبية للزيادة في الأجور تعتبر ان الزيادة هي منحة خصوصية هو تعقيد للنظام التأجير وشدد الهادي دحمان في هذا المجال على أن الهدف من الزيادات هو الحد من الانعكاس المالي للأجور وفيه نقص مهني.

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالزيادة لعمال القطاع الخاص والتي كانت في شكل نسبة دون مفعول مالي. وقال الهادي دحمان إنه لا يوجد تاريخ محدد لتنفيذ المفعول المالي وباستثناء أن المشغل مجبر على تنفيذ الزيادة قبل ديسمبر 2026 فإن صلاحية تحديد موعد صرفها وتقسيم المفعول الرجعي قد تركت له دون نص يقيد وهي سابقة تاريخية تطلق يد المشغل بشكل كبير. وبالنسبة إلى سؤال الشعب حول وجود عقوبات لمن يمتنع عن تنفيذ الأوامر علق الخبير الهادي دحمان وماذا يستفيد العامل من خطية تذهب إلى خزينة الدولة بعد أن يشهد صعوبات في خلاص حقه ثم شرح النص القانوني يوظف خطية لفائدة الدولة ولا يستفيد منها الأجراء أي أن حل الصراع بين المشغل والعمال يكون عبر منح الدولة مزيدا من العائدات دون ضمان حق العامل أو التعويض له.

أما الملاحظة الرابعة فتتعلق بما يسمى السنة المقياسية أو السنة المرجعية وهي سنة 2024 في واقعنا الحالي. هذه السنة تطرح الكثير من الإشكاليات وفق الخبير في أنظمة التأجير الهادي دحمان، لأن هناك أجراء حصلوا على الزيادة في الأجور بعنوان 2025 وآخرون لم يحصلوا عليها وهو ما يخلق انعدام العدالة في توزيع الزيادة في الأجور.

تطاوين تحت وطأة التهميش

أزمة المشاريع المتعثرة ومستقبل غامض للتشغيل

لقد شكل الحراك الشعبي المعروف بـ«الكامور» نقطة تحول مفصلية في تاريخ جهة تطاوين، حيث علّق الأهالي -شباباً وشباباً- آمالهم على جملة من المشاريع التنموية التي كان من المفترض أن تنتشل الجهة من براثن البطالة والتهميش. ومع ذلك، نجد أنفسنا اليوم أمام واقع مغاير تماماً؛ حيث تعيش هذه المشاريع حالة من الشلل المستمر، مما يطرح تساؤلات جدية حول وجود نية مبنية لإقضاء الجهة من مسار التنمية الوطنية.

أبرز ملامح الأزمة الراهنة:

1. ملف قطاع الخدمات البترولية (SSC والمؤسسات المرتبطة)

• حلّ شركة الجنوب للخدمات (SSC): أدى هذا القرار إلى إحالة قرابة 500 عون على البطالة القصرية، متجاهلاً موقفنا الثابت بضرورة إدماجهم في الشركات الأم (SITEP, OMV, ENI, SODEPS, TENDE) عقب حلّ الشركة.
• أزمة عمال المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP): يعاني قرابة 23 عوناً من انقطاع الأجور لأكثر من 10 أشهر، في ظلّ تنصّل المؤسسة من مسؤولياتها تجاههم.

2. شركة البيئة والغراسة والبستنة: أزمة مستمرة

رغم تشغيلها لنحو 2400 عون يقدمون خدمات حيوية لمختلف الإدارات الجهوية (الصحة، التربية، الفلاحة، وغيرها)، تعاني الشركة من تراكم المشاكل الإدارية والمالية، وأبرزها:

- تأخر صرف أجور الأعوان بشكل متكرر.
- عدم تفعيل الزيادات العامة في الأجور (2023-2025).
- تأجيل صرف المفعول الرجعي للزيادات (-2015).
- (2016) والقسط الأول من المنحة الخصوصية.
- تعطيل الترتيبات المهنية وتوفير أزياء الشغل.

3. مشروع «غاز الجنوب» بالقرضاب: تعثر متعمد

كان من المأمول أن يدخل المشروع حيز الإنتاج ليساهم في تشغيل 174 فرداً، إلا أنه يواجه توقفاً تاماً. وتتحمل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP) مسؤولية هذا التعطيل، عبر عدم سداد مستحقات الشريك الصيني (جارج) حوالي 10 فواتير- مما يعزز القناعة بوجود نية لإفشال هذا المشروع الاستراتيجي للجهة والبلاد عامّة.

4. معمل «ريم» للمياه المعدنية

توقف المعمل عن النشاط نتيجة ارتفاع نسبة الملوحة، ورغم المساعي والتدخلات التي قام بها الاتحاد الجهوي مع مختلف الأطراف المعنية (وزارة الصحة، وزارة الفلاحة، شركة مشروبات تونس) لإيجاد حلول تقنية واستئناف العمل، إلا أن المماطلة لا تزال سيد الموقف، مما يهدد مستقبل الأعوان والإطارات بالبطالة.

موقف الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين

إن الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين، انطلاقاً من مسؤوليته التاريخية والنقابية في الدفاع عن حق الجهة في التنمية والتشغيل، يؤكد على ما يلي:

1. تحميل المسؤولية الكاملة: نحمل السلط الجهوية والمركزية، وعلى رأسها المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP)، كامل المسؤولية عن الوضع المتأزم.
2. المطالبة بالحلول: ندعو كافة الأطراف المعنية للإيفاء بتعهداتها السابقة والبحث عن حلول جذرية وناجعة للمشاريع المعطلة، بعيداً عن سياسات التسويق والتهميش.
3. الاستمرار في الدفاع: لن نتوانى عن الدفاع عن حقوق أبناء الجهة، وسنظل صوّتاً صادحاً للمطالبة بالتنمية والتشغيل.

* الشريف بريني

الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين



ورشة حول الانتساب في قطاع المعادن:

تأكيد على العمل الميداني والاقتطاع الآلي حق تاريخي

انعقدت على مدي يومين 04 و05 ماي 2026 ورشة تكوينية في إطار برنامج العمل المشترك بين الجامعة العامة للمعادن والالكترونيك والاتحاد الدولي للصناعات. وتمحورت الورشة التكوينية الموجهة إلى أعضاء الهيئة الإدارية القطاعية للمعادن، حول تعزيز الانتساب وتجديد الالتزام النقابي. وافتتح الورشة الأخ وجيه الزيدي الأمين العام المساعد المسؤول عن الدواوين والمنشآت العمومية بحضور الأخ محمد السبوعي الكاتب العام للجامعة العامة للمعادن والالكترونيك.

حق تاريخي

ثمّن الأخ الأمين العام المساعد محور الورشة معبراً أن دعم الانتساب إلى النقابات مهم من أجل تكوين قاعدة عمالية تسند الهياكل النقابية في التفاوض وفي الدفاع عن حقوق الشغاليين. وأشار الأخ وجيه الزيدي إلى أن الاقتطاع المباشر حق مكتسب حصل عليه النقابيون إثر تاريخ طويل من النضال وقال إن الاتحاد العام التونسي للشغل جزء من تاريخ البلاد ساهم في كل مراحل تاريخ النضال الوطني بما في ذلك بناء الدولة الحديثة وبين أن النضال العمالي لم يكن مقتصرًا على النضال الاجتماعي بل تجاوزه إلى مقاومة المستعمر وقد قدم الاتحاد العام التونسي للشغل دماء الشهداء في معركة التحرر الوطني وفي معركة التحرر الاجتماعي وهو ما يكسبه مكانة تاريخية لدى الشعب التونسي. ودعا الأخ الأمين العام المساعد إلى ضرورة فتح باب الحوار في ما يتعلق بكل الملفات العالقة وقال إن الحوار لا يقتصر فقط على تحديد الزيادة في الأجور بل هو شأن يومي يشمل كل القضايا اليومية. وبين أنّ انعدام الحوار أدى إلى إرباك المؤسسات العمومية التي تعاني من تدهور كبير في توازنها نتيجة انعدام الرؤية والقدرة على التسيير. وأنه لا بديل عن الحوار من أجل إنقاذ المؤسسات العمومية من واقعها المتردي.

وقال الأخ وجيه الزيدي إن الزيادة في الأجور التي وقع الإعلان عنها لم تكن مجزية. وقال إن الزيادة في الأجور في القطاع الخاص يجب أن تكون محصلة للمفاوضات الاجتماعية بين الشريكين الاجتماعيين وهو ما لم يقع.



برنامج سلسلة ورشات التدريب في:

خطة عمل متعددة الأبعاد

قال الأخ محمد السبوعي إن الجامعة العام عكفت على تشخيص واقع العمل النقابي في ظل المتغيرات الحاصلة في الساحة النقابية. وبينّ الأخ السبوعي أنّ الوضع النقابي يستوجب العمل المكثف حتى يستعيد الاتحاد توازنه وإشعاعه ودوره التاريخي. وبينّ الأخ السبوعي أنّ الانتساب لا يتعلق فقط بإنجاز حملات لرفع عدد المنخرطين بل يتعلق بتطوير صورة العمل النقابي واسترجاع الحاضنة الشعبية والعمالية بما يسمح له باستعادة دوره المتقدم. وقال إن تناول محور الانتساب يجزّنا إلى العمل على نطاق أوسع من أجل تهيئة مناخ عام من الثقة مع القواعد العمالية والحاضنة العمالية والشعبية.

وقال إن الاتحاد لا يعيش أزمة ولكنه لا ينتظر منّة من أحد ورغم أنه يمكن تجاوز الطرف الصعب بالتفاف العمال حول الهياكل ومن خلال العمل الميداني وقال إن الورشة مكنت من تحليل الوضع النقابي وتحميل المسؤولية للجميع وتحديد نقاط الضعف في الممارسات والخطاب والتكوين النقابي وقال إن هذا التشخيص شكل لدى النقابيين في القطاع قناعة بضرورة بناء خطة عمل متعددة الأبعاد على المدى القصير والمتوسط.



واعتبر الأستاذ حسان الموري أن منح زيادة في الأجور لجميع الشغاليين بنفس القدر وبنفس النسبة تعتبر زيادة ملغومة لأن الزيادة ستؤدي إلى نقل جزء مهم من الموظفين وخاصة الفئة العليا من شريحة ضريبية إلى شريحة أعلى وهو ما يعني دفع ضرائب على الدخل أكثر. أي أن الأجراء في كثير من الأحيان سيحصلون على أجر أقل مما كانوا يحصلون عليه قبل الزيادة. وإضافة إلى ذلك فإن الزيادة بشكلها الحالي تخزن في طياتها انعدام العدالة لأن الزيادة في الأجور يجب أن تكون فارقية تراعي الأوصاف الاجتماعية ومستويات العيش ومستويات التعليم. ووفق تقدير الدكتور حسان الموري، يجب أن تكون الزيادة في الأجور حسب الأوصاف من ناحية ومراعية للجدول الضريبي من أخرى. ويرى أن انعدام هذه الشروط ستؤدي إلى تحويل الزيادة إلى حدث مضرّ بالمقدرة الشرائية لبعض الفئات الاجتماعية بدلاً أن يكون مفيداً.

وعلى المستوى الاقتصادي قال حسان الموري إن كل زيادة لا تتوافق مع نسبة التضخم الفعلية والحقيقية لا قيمة لها ولن تدعم المقدرة الشرائية ولن تساهم في تحسين واقع الأجراء. فالزيادة المنقوصة ستلهب الأسعار لأن التجار والمضاربين سيرون في الزيادة مرتكزا لتبرير مزيد من رفع الأسعار لتحقيق الأرباح وهو ما يعيدنا إلى نفس المرحلة السابقة من تدهور المقدرة الشرائية. ولتفادي هذا الأمر على الدولة أن لا تكثفي بأجراء الزيادة في الأجر بل عليها تقوم بجملة من الإجراءات الأخرى التي تحمي فعلا المقدرة الشرائية. واعتبر الموري أن قرار الدولة الزيادة بنسبة 04 بالمائة والتي ستكون فعليا في حدود 2.5 بالمائة يجب أن يكون مسبوقة بقرار تسقيف الأسعار وإلا فإن الزيادة ستفقد مفعولها وستكون زيادة دعائية.

بالتلميح والتصريح

البيئة الآمنة في فضاءات العمل

* لطفي الماكيني

يظل الاستثمار في التنمية البشرية أساس ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومهما قيل عن المتغيرات الحاصلة وهي ليست وليدة اليوم بل تعود إلى قرون سابقة فإنها استندت في تطورها وإنجازاتها إلى الفكر والساعد أي كلما تعززت مكانتها تأكدت مناعة المجتمعات وريادتها بين الدول ومن هنا فإن العنصر البشري يبقى مفتاح العملية الإنتاجية والضامن لنجاحها وجدواها.

وبقدر ما يحظى ذلك للعنصر بالرعاية ويتحصن بمقومات السلامة في مفهومها الشامل في مواقع العمل وكل محفزات توفرها أي كان نوع نشاطه المهني فإن مردوديته ستكون مرادفة لتلك الرعاية والاهتمام وهذا ما راهنت عليه عديد البلدان التي تحقق نسب نمو اقتصادي جعلتها تصدر أهم التصنيفات الدولية ومكنتها من مناعة أمنها الاقتصادي والاجتماعي واستقرارها السياسي رغم التقلبات التي يعيشها العالم شرقا وغربا.

ولم يكن انتظار مردودية بنسب عالية كماً وكيفاً إذا لم تتوفر للناشطين في مختلف القطاعات شروط التوقي من المخاطر والحوادث إن كانت متوقعة أو مفترضة والتغافل عنها بتعالت أولها الاعتمادات المالية تبقى من أهم أسباب تراجع تلك المردودية في ارتباط بتداعياتها ما يتعرض له الناشطون الميدانيون في المصانع والمؤسسات والحقول من حوادث إن كانت جسدية أو نفسية باعتبار أن لكل عمل منجز طبيعته ومخاطره الآتية وعلى المدى الطويل وأمثلة ذلك عديدة نعيشها يوميا زيادة على ما يصدر من تقارير عن المنظمات الدولية واستعراضها لتفاصيل عن نوعية الحوادث الشغلية في أغلب دول العالم ويأتي تقرير منظمة العمل الدولية تزامنا مع اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية ليكشف حقيقة الأوضاع وكيفية التعاطي معها والمحاذير الواجب أخذها كأولوية لضمان نجاعة التوقي من مخاطر حوادث الشغل.

ولا يجب التعامل مع مثل هذه التقارير المشهود لها بالشفافية والمصداقية بمجرد استعراضها المناسباتي لتسجيل الحضور لا غير بل المفترض أن تكون معطياتها وأرقامها منطلقا لمختلف البرامج المرتبطة بالصحة والسلامة المهنية في مختلف مواقع الإنتاج والعمل على أوسع نطاق للتعريف بها لدى جميع القطاعات سواء تجاه المطالبين بتوفير وسائلها ميدانيا أو بالنسبة إلى العمال والأجراء لتتعزيز لديهم ثقافة التوقي من المخاطر المهنية مع تكثيف التوعية والتحميس وضبط خطط اتصالية في أوقات الذروة واستغلال آليات التواصل الحديثة حتى لا تكون ظرفية لأن العنصر البشري يبقى كما أشرنا بداية إلى ذلك الفاعل الرئيسي في منظومة الإنتاج وديمومة المؤسسة ما يستوجب توفير بيئة آمنة له بمواطن العمل.

الأخ الطيب البحري في ندوة إطارات نقابية في زغوان:

الزيادة ضعيفة وغامضة ولم تُرض العمال



عقد الاتحاد الجهوي للشغل بزغوان يوم 06 ماي 2026 ندوة الإطارات النقابية في القطاع الخاص. وأشرف على الندوة الأخ الطيب البحري الأمين العام لمساعد المسؤول عن قسم القطاع الخاص بحضور الأخ حمادي النحالي الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بزغوان كما حضر ممثلون عن الجامعات العامة للبناء والأخشاب والسياحة والصناعات الغذائية والنفط والمواد الكيماوية والنسيج والملابس والمعادن والالكترونيك.

غموض وإشكاليات

قال الأخ الطيب البحري إن الزيادة في الأجور لم تكن مرضية خاصة في القطاع الخاص وقال إن الزيادة لن تتمكن من ترميم المقدرة الشرائية ولن يقدر العامل على الرجوع إلى مستوى العيش الذي كان عليه في 2024. وشرح القيمة الضعيفة للزيادة ولن تصلح ما أفسده لهيب الأسعار. وقال إن ضعف القيمة ليس النقيسة الوحيدة بل كونها زيادة من جانب واحد لم تكن نتيجة للمفاوضة والحوار وهو ما جعلها مُسَقطة على واقع العمال. وشدد الاخ الامين العام المساعد على أن الزيادة في الأجور يكتنفها الكثير من الغموض وهو ما سيخلق الكثير من الإشكاليات خلال عملية التطبيق على غرار ما

حصل لعمال خلال تطبيق قانون المناولة وبيّن أن كل الإجراءات الأحادية لا تخدم مصلحة العمال. وقال الأخ الامين العام المساعد إن النقابيين في القطاع الخاص متمسكون بحقوقهم في تعديل المقدرة الشرائية وفي المفاوضات والحوار من أجل حلّ مختلف القضايا والإشكاليات الاجتماعية الحاصلة.

منيرة بن صالح: منسقة العاملات الفلاحيات لـ«الشعب»

المتاعب والمعاناة داخل الحقول والمزارع طيلة السنة لا تقل خطورة عن حوادث الطريق

* لطفي الماكيني

اعتبرت منسقة العاملات الفلاحيات منيرة بن صالح أن الأخطار المتسببة في حوادث الشغل للعاملات في القطاع الفلاحي متعددة وأولها الفواجع التي تحصل أثناء تنقلهن بواسطة شاحنات لا تُراعى فيها أدنى الحقوق أو الحماية بالنسبة إليهن وفي ذلك استغلال لأوضاعهن الاجتماعية ما يجبرهن على القبول بتحمل مخاطر الطريق دون أن يحصل إلى حد الآن تغيير في هذه الأوضاع حيث يضطرن إلى دفع معلوم لصاحب الشاحنة والبقاء واقفات على مدى مسافة 10 أو 15 كلم للوصول إلى الحقول والمزارع.

وأضافت في حديثها إلى «الشعب» أن العاملات الفلاحيات مهدّات يوميا بالموت ويجوز القول إن أكفانهن على ظهورهن لأن عملية النقل لا تحترم أي ضوابط أو مقاييس وهذا ما يعلمه الجميع وقيل في شأنه الكثير لكن تتالي الأيام والأعوام والحال على ما هو عليه من معاناة وفواجع.

* متاعب جسدية

لا تتوقف الفواجع والمآسي عند الطريق إلى العمل بل هناك معاناة أخرى داخل الحقول وهي لا تقل خطورة عن حوادث الطريق وقاسمها المشترك تهديد سلامتهن الجسدية إذ أن انتشار الزواحف

ولدغاتها مع تتالي الفصول خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة يمثل هاجسا للعاملات الفلاحيات ومن أمثلة ذلك ما أصاب إحدى العاملات من متاعب صحية بعد لدغة ثعبان وتأخر إسعافها لغياب وسيلة نقل لتنقلها إلى أقرب مؤسسة صحية وهي الآن في وضعية صعبة صحيا واجتماعيا في ظل غياب التغطية الصحية وما تتطلبه حالتها من متابعة وكشوف وأدوية لا قدرة لها على تحملها زيادة على عدم تقديم أي مساعدة لها من الجهات والهيكل الرسمية.

* غياب وسائل الحماية

تستمر متاعب العاملات الفلاحيات مع حوادث الشغل المتعددة الأسباب وهنا ستتوقف منيرة بن صالح عند الانعكاسات السلبية للاستعمالات المكثفة للمبيدات في القطاع الفلاحي بداية من عملية الخلط ثم الرش داخل البيوت المكيفة وما ينجز عنها من حالات اختناق شتاءً وصيفا زيادة على ظهور الأمراض الجلدية والحساسية و«الصفراء» وأمراض تنفسية وأمراض العظام وفي حالات هناك من أصبن بسرطان الرئة دون نسيان حمل أكياس الغبار الثقيلة المرهقة لأجسادهن ومثل هذه الأوضاع المهدة لسلامتهن تستدعي تكثيف المراقبة والمتابعة من الجهات المسؤولة خاصة أن التغيرات المناخية لها

وشدد في هذا الاتجاه على أن العمل يعانون من إشكاليات متعددة ومن أبرزها الاستغلال وانعدام شروط الصحة والسلامة فضلا عن غياب الحوار الجدي وأحادية التسيير وهو ما أدى إلى ضرب المكتسبات المشروعة للعمال وقال إن الاتحاد وقسم القطاع الخاص يقف إلى جانب كل العمال في نضالهم المشروع من أجل حقوقهم.

غضب عمالي

عبر النقابيات والنقابيون الحاضرون عن غضب عمال وعاملات القطاع الخاص بعد إسقاط الزيادة أحادية الجانب في خطوة زادت من تعميق الإحساس بالظلم والتهميش. وفق رأيهم وقالوا إن هذا القرار لم يكن مجرد إجراء تقني، بل مسّ بشكل مباشر كرامة الشغاليين وضرب قدرتهم على مجابهة غلاء المعيشة. وأشاروا إلى أن الزيادة الهزيلة جاءت في سياق صعب يزرع فيه عمال القطاع الخاص تحت وطأة انتهاكات متكررة، من هشاشة التشغيل إلى ضعف الحماية الاجتماعية وغياب الحد الأدنى من الاستقرار المهني. إن هذا الوضع لم يعد يُحتمل، ويستوجب تحركا جديا يعيد الاعتبار إلى حقوق العمال ويكرس مبدأ العدالة الاجتماعية.

ط.س

تأثير سلبى على أوضاع العاملات الفلاحيات أخذنا في الحسبان درجات الحرارة المرتفعة ورياح الشهيبي طيلة أشهر وهناك من بلغن سناً متقدمة ومجبرات لظروفهن القاسية على العمل وبأجر أقل من الأجر الذي يحصل عليه الرجل وهذه معضلة أخرى تعاني منها المرأة العاملة في القطاع الفلاحي.

* توفير ظروف السلامة

دعت محدثتنا إلى أهمية تضامن مختلف مكونات المجتمع المدني والفاعلين في الشأن العام وقبلهم الجهات المسؤولة إلى إيجاد حلول حقيقية تقطع مع كل أشكال الهشاشة والتهميش والاستغلال وعدم الاقتصار على إثارة الصعوبات ومآسي الحوادث في المناسبات فقط ثم يتك الملق ويسي بل لابد من الاستمرارية والانطلاق فعليا في توفير كل وسائل الحماية لهن بداية مما نصّ عليه المرسوم عدد 4 لسنة 2024 حتى لا تكون هناك فجوات ما بين النصوص القانونية والواقع اليومي للعاملات في القطاع الفلاحي اللاتي ينتظرن الدعم والمساندة والتأطير القانوني وتكثيف التوعية والتكوين لتعزيز الوعي بحقوقهن في الشغل اللاتي وظروف السلامة والتأمين الصحي لأن أغلبهن ليس لهنه دفتر معالجة يمكنهن من الخدمات الأساسية عند تعرضهن لحوادث أثناء أعمالهن الفلاحية.

اقتصاد المنصات:

أي حماية اجتماعية للعمال خارج التصنيف؟



أعد قسم الدراسات والتوثيق بالاتحاد العام التونسي للشغل، بالشراكة مع مركز التضامن العمالي، بحثاً ميدانياً ودراسة حول عمال المنصات. وقد حفرتني جديّة هذه الدراسة وأهميتها البالغة، وما تفتحه من آفاق للنقاش، على الانخراط في هذا الجهد البحثي والمساهمة في تعزيزه، لا سيما من زاوية الحماية الاجتماعية.

وقد عالجت الدراسة هذه الفئة بوصفها تجسّد شكلاً جديداً من أشكال النشاط في ظل اقتصاد رقمي تهيمن عليه التكنولوجيات المتطورة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي. وتكتسي هذه المقاربة أهمية خاصة، إذ لا تكتفي بوصف الظاهرة، بل تطرحها كقضية اجتماعية واقتصادية تستوجب تدخلاً عاجلاً، كما تمثل مرجعاً مهماً يمكن الاستناد إليه في إعداد مشاريع القوانين وإصلاح منظومة الضمان الاجتماعي.

وفي هذا السياق، يبرز العمل عبر المنصات كتحوّل هيكلي في سوق الشغل، حيث اتجه عدد متزايد من الشباب نحو هذا النمط من النشاط، إمّا نتيجة محدودية فرص التشغيل، أو بحثاً عن مرونة أكبر. غير أنّ هذه المرونة الظاهرية تخفي هشاشة عميقة، في ظل غياب إطار قانوني واضح يحدّد صفة هؤلاء العمال، وهو ما يفضي إلى إقصائهم فعلياً من منظومة الحماية الاجتماعية. لا يقتصر أثر هذا الغموض القانوني على الأفراد فحسب، بل يمتدّ ليشمل المنظومة الاجتماعية برمّتها، بما ينذر بتفكك أسس الحماية الاجتماعية التقليدية. إذ تُبَيّن المعطيات أنّ نسبة مهمّة من عمال المنصات لا يتمتعون بالتغطية الصحية ولا بحقوق التقاعد ولا بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، وهو ما يدفعهم إلى تحمّل مختلف

المخاطر الاجتماعية بشكل فردي. ويكرّس هذا الواقع نمطاً جديداً من التشغيل الهشّ القائم على هشاشة الدخل وغياب الاستقرار المهني وانعدام الضمانات القانونية، بما يُهدّد مبدأ العمل اللائق ويُعمّق الفوارق الاجتماعية. في المقابل، تواجه منظومة الضمان الاجتماعي في تونس ضغوطات متزايدة، نتيجة اختلال التوازن بين عدد المساهمين والمتفيعين، إلى جانب العجز المالي المتواصل. وفي هذا الإطار، يمثّل بقاء عمال المنصات خارج دائرة التصريح والمساهمة خسارة مزدوجة: من جهة، حرمان هذه الفئة من خدمات الحماية الاجتماعية، ومن جهة أخرى، حرمان الصناديق الاجتماعية من موارد ضرورية، فضلاً عن تقليص المدخيل الجبائية للدولة. وتبرز هنا أهمية اعتماد مقاربة شمولية تُدرج قطاع عمل المنصات ضمن الأولويات الوطنية، ليس فقط من زاوية الحماية الاجتماعية، بل أيضاً من منظور اقتصادي. فهذه الفئة، التي

يغلب عليها الطابع الشبابي، تمثّل طاقة إنتاجية يمكن أن تساهم بفعالية في دعم النمو، إذا ما تمّ إدماجها ضمن إطار قانوني وتنظيمي واضح. وعليه، فإنّ التحدي لا يكمن في مقاومة هذا النمط الجديد من العمل، بل في تنظيمه وتطويره. ويستوجب ذلك إرساء إطار قانوني يحدّد بوضوح صفة عمال المنصات، مع اعتماد صيغ مرنة للمساهمة في الضمان الاجتماعي، وربط المنصات الرقمية بأنظمة التصريح، بما يضمن توسيع قاعدة المساهمين وتعزيز العدالة الاجتماعية. في الختام، تمثّل هذه الدراسة خطوة متقدمة في فهم التحوّلات الجارية، كما تشكّل دعوة لإعادة التفكير في أسس الحماية الاجتماعية في ظل الاقتصاد الرقمي. إذ إنّ إدماج عمال المنصات لم يعد خياراً، بل ضرورة لضمان استدامة المنظومة والحدّ من مخاطر الهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

خالد السديري

الزيادات في الأجور بين ضبابية الأرقام وغياب الحوار الاجتماعي

بقلم الهادي دحمان.



يتصدر موضوع الزيادات في الأجور والجرايات حديث الرأي العام هذه الأيام، حيث ينشغل الناس بالأرقام والنسب والمبالغ المالية، وبنصيب كل أجير أو متقاعد من انعكاسات

الأوامر الصادرة في الغرض بمناسبة الاحتفال بعيد الشغل العالمي. وقد تعددت المداخلات والتفسيرات، وتضاربت القراءات الجبائية والمالية والاقتصادية، في علاقة بقرار حكومي أحادي يقضي بالترفع في الأجور والجرايات بداية من مفتتح هذه السنة وعلى امتداد ثلاث سنوات متتالية.

شملت هذه الزيادات القطاعات الثلاث بنسب متفاوتة، وفي إطار أنظمة تأجير متعددة ومختلفة، كما تم تطبيقها على منظومات جرايات يصعب مقارنتها أو تقديم صورة مبسطة حولها، نظراً لتباينها وتعقيدها.

غير أنّ النصوص المرجعية المؤطرة لهذه الزيادات بدت باهتة، لعدم اعتمادها على المؤشرات المتعارف عليها وطنياً ودولياً، والتي يتم على أساسها تحديد الزيادات، خاصة في ما يتعلق بمؤشر النمو الاقتصادي وكيفية توزيع الثروة.

وعادة ما يتم، توازياً مع نسب النمو، التفاوض بين الأطراف الاجتماعية حول الزيادات، استناداً إلى مؤشرات مثل معدل ارتفاع الأسعار ونسبة التضخم، مما يسمح بملاحقة تكاليف المعيشة، والحد من الفقر، وتخفيف الاحتقان الاجتماعي، ودعم السلم الاجتماعية عبر التحويلات الاجتماعية ومصادر تمويل قطاعات الإنتاج.

غير أنّ هذا التمشي التفاوضي العقلاني، الذي توصي به المعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل تونس، تم تجاوزه، حيث بادرت الحكومة بإقرار الزيادات دون نشر المؤشرات أو الفرضيات المعتمدة. وقد أفضى ذلك إلى إصدار أوامر ذات صبغة إجرائية غير موحدة، تتسم بالتعقيد والغموض، مما يصعب مهام المتصرفين والمراقبين، ولا يضمن توحيد المنافع أو تحقيق عدالة التوزيع والشفافية في إسناد المستحقات.

كما تراجع النقاش العلمي بين المختصين من مختلف المجالات، مقابل بروز تدخلات فردية عبر وسائل الإعلام، وهو ما ساهم في اتساع دائرة اللغط، في ظل غياب إعلام رسمي يوضح المعطيات ويضمن حق المواطن في المعلومة الدقيقة.

وتنظّل نسب الزيادات محل جدل كبير، بالنظر إلى اختلاف منطلقات احتسابها، وهو ما يستوجب نصوصاً تطبيقية واضحة تقلص من هامش التأويل.

وفي هذا السياق، تطرح تساؤلات جوهرية، خاصة في ما يتعلق بالقطاع الخاص، من حيث تاريخ الانتفاع والسنة المرجعية للتعديل، وهي مسائل تستوجب التوضيح في ظل غياب حوار اجتماعي فعّال وهيئات تعديلية قادرة على ضبط آليات التطبيق. وقد تتيح المرحلة القادمة فرصة لتقييم هذه الإجراءات بعد تفعيلها، بما يسمح بتقديم قراءة موضوعية دقيقة، بعيداً عن التعميم أو إصدار نسب غير ذات دلالة في غياب ربطها ببقية المؤشرات الاقتصادية.

وفي الأثناء، تتسم الوضعية العامة بنوع من الانتظارية، في ظل تزايد الأعباء المعيشية على الأجراء، مع تواصل تهميش فئات واسعة من أصحاب الدخل المحدود، والعاملين في المهن الهشة، والناشطين في الاقتصاد الموازي خارج الأطر الرسمية.

إنّ تحسين مستوى العيش، وفق المعايير الكونية في عالم مترابط، يظل رهين اعتماد مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتؤسس لعدالة حقيقية في توزيع الثروة.

بلدية السند

إعلان عن استشارة عدد 04 / 2026

على الخط للمرة الأولى

تعلن بلدية السند عن استشارة للمرة الأولى عبر منظومة الشراء العمومي «Tuneps» لاختيار مكتب دراسات لإعداد الدراسات الفنية ومتابعة انجاز أشغال تهيئة منطقة خضراء بحي النصر السند. فعلى مكاتب الدراسات المرخص لهم والراغبين في المشاركة تحميل ملف الاستشارة عبر المنظومة. ترسل العروض الإدارية والفنية والمالية المنصوص عليها بكراس الشروط عبر منظومة الشراء العمومي على الخط «Tuneps» .

حدد آخر أجل لقبول العروض يوم الجمعة الموافق لـ: 05 جوان 2026 على الساعة العاشرة صباحاً. يتم فتح العروض خلال جلسة علنية بمقر البلدية في نفس اليوم لختم قبول العروض على الساعة العاشرة والنصف صباحاً ويسمح للمشاركين بحضورها. يبقى كل مشارك ملزماً بعرضه لمدة 60 يوماً ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ آخر أجل لقبول العروض.



في مؤتمر الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة:

مرحلة دقيقة تقتضي وحدة الصف واستعادة زمام المبادرة

ومن جهته فقد شدد الأخ الطاهر المزري رئيس المؤتمر على أن منظمة الأعراف والسلطة تعملان بشكل منسق على إرباك الاتحاد وعرقلة مساره، داعيا إلى التمسك بالحكومة الرشيدة داخل المنظمة بوصفها الركيزة الأساسية لاستعادة التوازن، ومشددا على ضرورة تطوير الآليات التنظيمية والالتزام الصارم بالشفافية المالية. كما شهدت الجلسة الافتتاحية تكريم عدد من الأخوة الذين أدوا خدمات جليلة للمنظمة، في مقدمتهم المرحوم عمر الحليمي، إلى جانب كل من الأخ ساسي عامر والأخ ميلود الجلولي والأخ علي عبد الله والأخت نزيهة الخديمي، فضلا عن الأخ عبد الرزاق البكوش والأخ عبد الله الدلاجي. هذا وتمتد أشغال المؤتمر على يومي 05 و 06 ماي 2026، حيث يُنتظر أن تُفرض انتخابات المكتب التنفيذي الجهوي لقيادة جديدة، في ظرف يفرض على الاتحاد استعادة زمام المبادرة وتجديد ثقة قواعده في مرحلة بالغة الدقة.

إنعقد يومي 05 و 06 ماي 2026 مؤتمر الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة بإشراف الأخ صلاح الدين السالمي الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل ورئاسة الأخ الطاهر المزري الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الإدارة والمالية وحضور عدد من أعضاء المكتب التنفيذي الوطني والهيئة الإدارية الوطنية. وقد تولى الأخ محمد الصغير الميراوي تقديم كلمة الإتحاد الجهوي مؤكدا أن ما تتعرض له المنظمة من تضيق وتعطيل لحق التفاوض ليس إجراء عارضا، بل سياسة ممنهجة تستهدف إضعاف دور الإتحاد. وإعتبر الأخ ميراوي أن قرار منع الاقتطاع لا يمس من قوة المنظمة بقدر ما يكشف عن ضعف من اتخذها، مطالبا بالتراجع عنه حفاظا على السلم الاجتماعي. وحمل الأخ ميراوي المسؤولية الكاملة لمن يعطل الحوار الاجتماعي ويتفرد بالقرار، منبها إلى أن تراجع المؤشرات الاقتصادية يندرج بوضع هش يستوجب اليقظة، مؤكدا أن قوة الإتحاد لا تقاس بالشعارات بل بمدى التفاف القواعد حول هياكلها.

الأمين العام صلاح الدين السالمي : الزيادات كانت دون الأمول ولا مناصر من الحوار الاجتماعي.

أشار الأمين العام للإتحاد خلال افتتاحه لفعاليات مؤتمر الإتحاد الجهوي للشغل بقفصة، أشار إلى أن الإتحاد يواجه أزمة داخلية وخارجية تتطلب وحدة نقابيه وحتاج طي صفحة المؤتمر نهائيا و الانكباب على الملفات وخاصة وحدة الصف النقابي واسترجاع بوصلة المنظمة ودورها الطبيعي والتاريخي مبينا ان الوضع الحالي يتطلب تعزيز الانخراط خاصة في الوظيفة العمومية ووعي الهياكل النقابية بضرورة كثيف الانخراط لتعزيز التمثيلية النقابية. وفي حديثه عن الزيادات في الأجور ، أكد السالمي أنها كانت دون المأمول في ظل ارتفاع الأسعار وتدهور المقدرة الشرائية والصعوبات التي يواجهها المواطن والأجير لمجابهة غلاء الاسعار. و أكد الأمين العام ان الوضع الاجتماعي يتطلب حوارا حقيقيا ولا يمكن حل الإشكاليات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية دون حوار اجتماعي حقيقي وصادق بعيدا عن اقضاء الأطراف الاجتماعية.



شعارات منادية بفتح التفاوض واحترام الحق النقابي وكل الحقوق والحريات. ودعوا الى رفع الأجور بما يتناسب مع تدهور المقدرة الشرائية كما وحمل المشاركون في المسيرة الحكومة الفشل الاقتصادي والاجتماعي داعين الى الحلول العاجلة القائمة على التشاركية وعلى حقوق العمال. وانتقد المشاركون في المسيرة سياسات الحكومة الاقتصادية وخاصة في مجال منح المستثمرين الاجانب حق انتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية. وطالب المحتجون برحيل الحكومة التي عجزت ان إيجاد عن إيجاد الحلول للإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما أدى الى زيادة الفقر والجوع. ورفع المحتجون شعارات ضد السياسات الشعبوية ودعوا الى وحدة العمال من جال خيارات اجتماعية وسياسات شعبية.

إحياءا لعيد الشغل : اجتماع حاشد في صفاقس والنقابيون يحملون الحكومة مسؤولية الفشل ويدعون إلى الحوار

يثقون بهم ويصدقونهم وسيتلفون حولهم من اجل النضال دفاعا عن حقوق الشغاليين وقال ان الوضع يتسم بغلاء الأسعار واهتراء المقدرة الشرائية وتراجع المرفق العمومي في مجال الصحة والتعليم.

وتمن الأخ محمد عباس حضور الاخوة النقابيين والعمال مؤكدا على تمسك النقابيين في جهة صفاقس بالاتحاد العام التونسي للشغل وبدوره الاجتماعي والوطني. وقال ان الاتحاد الجهوي بصفاقس متمسك بالحق في التفاوض والحوار واحترام الحق النقابي ووقف الملاحقات ضد النقابيين. وبين ان الاتحاد حريص على حقوق الشغاليين في ظل تراجع المقدرة الشرائية. وحيا المقاومة الفلسطينية الباسلة والمقاومة في لبنان والمقاومة الإيرانية التي تصدت للعدوان الأمريكي الصهيوني بشجاعة. وانتقد الأخ الكاتب العام مساعي التطبيع مؤكدا ان تونس ترفض التطبيع بكل أسبابه ومهما كانت مداخله. و إثر التجمع العمال جابت مسيرة عمالية شوارع مدينة صفاقس رافعين

نظم الإتحاد الجهوي للشغل بصفاقس اجتماعا عماليا حاشدا أشرف عليه الأخ الطيب البحري الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم القطاع الخاص وقد ترأس الاجتماع الأخ محمد عباس الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بحضور كبير من العمال والنقابيين وممثلي المجتمع المدني.

وقال الأخ الطيب البحري ان الإتحاد العام التونسي للشغل يعيش مرحلة إعادة تأسيس على قاعدة التضامن والحممة النقابية وعلى قاعدة التعويل على الذات.

وقال ان على النقابيين الالتحام مع القواعد العمالية مؤكدا ان العمال





وختم الأخ صلاح الدين السالمي أشغال الجلسة الافتتاحية بكلمة كشف فيها عن الضغوط المالية التي باتت تثقل كاهل المنظمة جراء إيقاف الاقتطاع الطوعي من قبل سلطات الإشراف والمؤسسات العمومية. وأوضح أن المرحلة تستدعي التحول نحو نظام الانخراط المباشر عبر اقتناء بطاقات العضوية، على غرار القطاع الخاص، مشيراً إلى أن تفعيل هذا المسار وتكثيف الهيئات الإدارية وعقد ندوات تكوينية للإطارات النقابية يمثل السبيل الأجدى لتجاوز أزمة الموارد. وفيما يخص ملف النقابيين المطرودين، أكد الأخ السالمي أن المنظمة في حاجة إلى جميع كوادرها، غير أن البت في هذا الملف يبقى صلاحية حصرية للمجلس الوطني والهيئة الإدارية الوطنية وفي إطار تطبيق قانون المنظمة.

لحظة وفاء... تكريم لمسارات نضالية صنعت ذاكرة المنظمة

كما شهدت الجلسة الافتتاحية لحظة وفاء مؤثرة، حُصّصت لتكريم ثلّة من النقابيين الذين قدّموا خدمات جليلة للمنظمة وأسهموا في ترسيخ مسيرتها النضالية. وقد تصدر قائمة المكرّمين المرحوم عمر الحليمي، تقديراً لعطائه ومسيرته، إلى جانب كل من الأخ ساسي عامر، والأخ ميلود الجلولي، والأخ علي عبد الله، والأخت نزهة الخديجي، فضلاً عن الأخ عبد الرزاق البكوش والأخ عبد الله الدلاجي. ويأتي هذا التكريم اعترافاً بما بذلوه من جهد والتزام، وتأكيداً على تقاليد المنظمة في حفظ الذاكرة النضالية وصون قيم الوفاء لمن ساهموا في بنائها وتعزيز دورها.



اتحاد بن عروس يعلن إضراباً يومي 14 و15 ماي في شركة TUSCA

أعلن الاتحاد الجهوي بن عروس عن تنفيذ إضراب احتجاجي كامل يومي 14 و15 ماي 2026، يشمل عاملات وعمال شركة TUSCA، وذلك على خلفية ما وصفه بتدهور المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة.

وجاء في برقية التنبيه بالإضراب أن الوضع داخل الشركة يشهد "احتقاناً شديداً" نتيجة ما اعتبره الطرف النقابي سياسات استفزازية من قبل الإدارة، شملت توتراً متصاعداً واتهامات بوجود تجاوزات في التعامل مع الإطارات والعملة، إضافة إلى تسجيل حالات اعتداء لفظي وسلوكيات وُصفت بغير اللاتقة داخل فضاء العمل.

وأعرب الاتحاد عن استنكاره لما اعتبره خرقاً للقوانين ومساساً بكرامة العمال، محذراً من تداعيات هذه الممارسات على السلم الاجتماعي داخل المؤسسة. كما أشار إلى ما وصفه بسياسة "اللامبالاة والاستخفاف" التي تنتهجها الإدارة، وعجزها عن معالجة الإشكاليات المهنية المطروحة أو فتح باب الحوار الجدي مع الطرف النقابي.

مطالب مهنية واجتماعية

وتتمحور مطالب العمال، وفق نص البرقية، حول جملة من النقاط الأساسية، من أبرزها: - تحسين المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة، - وضع حد للعقوبات العشوائية، تسوية وضعيات العمل بالأجر الرجعي، مراجعة نظام التوقيت واحتساب الساعات الإضافية، إقرار منح الإنتاج والإنتاجية وتعميمها، تنظيم صرف منحة "rendement"، توضيح كيفية احتساب العطلة السنوية، معالجة ملف أيام الراحة والساعات الإضافية وتعزيز شروط الصحة والسلامة المهنية

الحوار الاجتماعي دعامة أساسية لاستقرار العمل وصحة العمال أولوية استراتيجية



النفسية وكرامة العامل. وفي هذا الإطار، تشير معطيات منظمة العمل الدولية لسنة 2026 إلى أن 23% من العمال يتعرضون للعنف أو التحرش، و35% يشتغلون لساعات تفوق الحد القانوني، وهو ما يفاقم الضغوط النفسية، كما تساهم هذه الأوضاع في أكثر من 840 ألف حالة وفاة سنوياً، مع خسائر تُقدّر بـ 1.37% من الناتج العالمي، مما يعكس خطورة هذه المخاطر على العمال والمؤسسات. وقد لاقى التظاهرة التي نظمتها إدارة الشركة تفاعلاً إيجابياً من الحاضرين، الذين أكدوا تمسكهم بمواصلة نهج الحوار والتعاون لما فيه مصلحة الجميع.

بدعوة من شركة بوزقندة فرع تونس/صفاقس، انتظم يوم الخميس 30 أبريل 2026 يوم تحسيسي بحضور عدد من الإطارات النقابية، يتقدمهم الأخ الطيب البحري الأمين العام المساعد المسؤول عن القطاع الخاص، والأخ محسن العوسجي الكاتب العام للجامعة العامة للبناء. وتندرج هذه الزيارة في إطار تعزيز التواصل والحوار بين المنظمة الشغيلة ومكونات المؤسسة، حيث مثلت مناسبة لتبادل وجهات النظر حول واقع العمل بالقطاع الخاص وسبل تطويره بما يضمن حقوق العمال واستقرار المؤسسة.

وفي كلمته، شدّد الأخ الطيب البحري على متانة العلاقة مع شركة بوزقندة إخوان، القائمة على الحوار والتشاور، بما يساهم في معالجة الإشكاليات بشكل يوازن بين مصلحة المؤسسة وحقوق الشغالين، مؤكداً أهمية ترسيخ مناخ اجتماعي سليم قائم على الاحترام. من جهته، أبرز الأخ الطيب البحري تأطير العمال والدفاع عن مشاغلهم، داعياً إلى مزيد دعم العمل المشترك لضمان ظروف عمل لائقة وأمنة.

وتندرج هذه المبادرة في سياق إحياء اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية، حيث تم التأكيد على تصاعد المخاطر النفسية والاجتماعية في العمل، والتي لم تعد تقتصر على الجانب الجسدي بل تشمل الصحة

اغتيال فرحات حشاد، الجريمة والإفلات من العقاب:

المرافعة التي طال انتظارها

ضياء تفتق

”خبر الممات كيف جانا... خبر الممات فصدنا ربّي في فرحات...“ بهذه الكلمات التي أعاد العمل الدرامي التونسي قمره سيدي محروس إحياءها في وجدان التونسيين، يعود اغتيال فرحات حشاد كجرح حيّ يتردّد بين الذاكرة الشعبية والسرديات الرسمية.

ليست الأغنية مجرد رثاء، بل شهادة على لحظة صدمة تحوّل فيها الحداد إلى وعي بأنّ الجريمة استهدفت مشروعاً وطنياً واجتماعياً كاملاً. ومن هذا الصدى العالق بين الغناء والتاريخ، تنطلق رحلة قراءة كتاب ”دماء على أيدي رواد حانة لي شارنتيه: اغتيال فرحات حشاد... الجريمة والإفلات من العقاب“، بوصفه محاولة لتحويل الذاكرة من مساحة للحزن إلى فعل مسالة ومرافعة ضدّ النسيان والإفلات من العقاب.

كتاب يعيد فتح الملف... ويعيد طرح السؤال

ليس من السهل العودة إلى جريمة اغتيال فرحات حشاد، لا باعتبارها حدثاً تاريخياً مكملاً، ولا كملف استنفدت مساراته القضائية والسياسية. ومع صدور كتاب ”دماء على أيدي رواد حانة لي شارنتيه: اغتيال فرحات حشاد... الجريمة والإفلات من العقاب“، الصادر عن دار مطر للنشر بمناسبة غرة ماي 2026، والذي قدّمه مراد علالة، لا يعود السؤال: ماذا حدث؟ بل لماذا بقيت الحقيقة منقوصة والعدالة مؤخّلة كلّ هذا الزمن؟

فالكتاب لا يكتفي بالتوثيق، بل يعيد بناء سردية تستند إلى الوثيقة والشهادة، وتفتح أسئلة سياسية وأخلاقية وقانونية ظلت مغلقة لعقود. كما يكتسب صدوره دلالة خاصة في سياق الدورة الأربعين من معرض تونس الدولي للكتاب، التي عرفت أعمالاً عديدة حول الحركة النقابية، غير أنّ هذا العمل يتجاوز التاريخ نحو بناء مرافعة متكاملة ضدّ النسيان والإفلات من العقاب.

مراد علالة: مرافعة أمام التاريخ... وأمام الحاضر

يكتب الصحفي مراد علالة في تقديمه للكتاب: ”هذا الكتاب يمثل مرافعة نموذجية أمام التاريخ وأمام العالم...“، وهو توصيف يختزل طبيعة هذا العمل الذي لا يكتفي بالتوثيق، بل يرتقي إلى مستوى الفعل الحجاجي المركب، حيث تتحوّل الكتابة إلى أداة مسالة وإعادة بناء للمعنى. فالمرافعة هنا ليست مجرد صيغة قانونية ضيقة، بل ممارسة سردية تستند إلى الحجّة والتوثيق والقدرة على الإقناع، وتعيد ترتيب الوقائع داخل بنية تُدين وتُحاجج، وتكشف ما ظلّ مبعثراً بين التقارير الاستخباراتية والروايات المنسوبة.

وكما يعرّف النقيب فوزي الشيباني: ”أكتب اليوم لا بصفة شاهد على حدث مضى، بل صوتاً يرفض أن تُدفن الذاكرة...“، وهي عبارة تختزل الانتقال من الأرشيف إلى المعنى، ومن الوقائع إلى تحديد المسؤوليات. في هذا السياق، يفتح الكتاب على الحاضر بوصفه أفقاً للمساءلة، ويحوّل الذاكرة من مجرد استعادة للماضي إلى قضية تبحث عن العدالة.

«مهرجان المونودراما» يختتم فعالياته:

جوائز مستحقة واحتراف بفرسان الفن الرابع

فلسطين جائزة المونو البرونزي.

تكريم القامات العربية

كرم المهرجان نخبة من صناع «الفن الرابع» تقديراً لمسيرتهم الإبداعية، وهم: خالد جلال (مصر)، سامي الجمعان (السعودية)، رمضان المزدواوي (ليبيا)، حيدر منعر (العراق)، وريم عبوق (تونس).

كما ضمت لجنة التحكيم كفاءات عربية مشهوداً لها برئاسة خالد جلال وعضوية إدريس بن حداد (الجزائر) ونجاة نجم (العراق).

”لي شارنتيه“: تفاصيل جريمة خرجت من الظل

واحدة من أقوى لحظات الكتاب، تلك التي تعود إلى شهادة وردت في كتاب صادر سنة 1997 لعون أمن سابق في جهاز المخابرات الفرنسية، بعنوان ”اليد الحمراء: الجيش السري للجمهورية“. في هذه الشهادة، تتقاطع الرواية مع الوثيقة، يُعاد رسم مسار الجريمة بدقة صادمة، تكشف ما ظلّ لسنوات طويلة خارج التداول العام.

بحسب هذه المعطيات، تمّ التعرّف على منفذّي عملية الاغتيال خلال جلسة خميرية في سبتمبر 1956 بحانة ”لي شارنتيه“ بشوارع باريس في تونس العاصمة. لم تكن الحانة مجرد فضاء عابر، بل تحوّلت إلى لحظة انكشاف، حيث تسرّبت الحقيقة من الهامش، لا من قاعات التحقيق الرسمية.

الأخطر من ذلك، أنّ عملية تهريب المنفذين تمت عبر طائرة عسكرية فرنسية انطلقت من قاعدة سيدي أحمد بننرت نحو مرسيليا، تحت إشراف مباشر من دوائر رسمية، وفي سياق حماية ما سُمّي بـ”هبة القضاء الفرنسي“. هنا تتغيّر طبيعة الجريمة: من فعل يبدو معزولاً في ظاهره، إلى عملية منظّمة ومحمية داخل شبكة معقدة من المصالح السياسية والأمنية.

أسئلة لم تُطرح بها يكفي: من قصر في حقّ الحقيقة؟

من بين أكثر النقاط إيلاً في هذا العمل، تلك التي تتعلّق بالأسئلة التي لم تُطرح في وقتها، أو طُرحت ولم يُستكمل مسارها إلى النهاية. فالمسألة لا تتعلّق فقط بمن نفذ الجريمة، بل أيضاً بكيفية التعامل معها لاحقاً، ومن تحمّل مسؤولية متابعتها.

يقول فوزي الشيباني: ”ولعلّ السؤال الأهم... هو: لماذا لم تمض عائلة الشهيد أكثر ممّا ذهب إليه في متابعة ملفات الاغتيال؟“

ثم يضيف: ”ويظلّ السؤال محيراً: لماذا تغافلت، ولم نقل تخاذلت، السلطات التونسية بعد الاستقلال في المطالبة بالكشف عن تفاصيل الجريمة ومحاسبة مرتكبيها؟“

هذه الأسئلة لا تُدين طرفاً واحداً، بل تفتح دائرة المسؤولية على مستويات متعددة: العائلة، المنظمة النقابية، والدولة. وهي بذلك تنقل النقاش من سرد الجريمة إلى تحليل ما تلاها، أي إلى كيفية إدارة الملف ولماذا بقيت الحقيقة منقوصة رغم توفّر معطيات عديدة.

الاتحاد والدولة: بين الذاكرة والمسؤولية

إذا كان الاتحاد العام التونسي للشغل قد تأسس على يد حشاد، فإنّ العلاقة بين المنظمة وذاكرة مؤسّسها لا يمكن أن تبقى في حدود الرمزية أو الاحتفاء السنوي، بل تطرح مسألة المسؤولية التاريخية في متابعة الملف. هل استنفدت كلّ إمكانيات التوجّه نحو القضاء الدولي؟ وهل تمّ التعامل مع القضية باعتبارها ملفاً سيادياً يمكن أن يُطرح خارج الإطار الوطني؟ السؤال نفسه يُطرح على الدولة التونسية، التي ورثت بعد الاستقلال ملفاً



ثقيلاً كان يمكن أن يتحوّل إلى قضية دولية نموذجية، لكنّه بقي في حدود التداول الداخلي. هنا يتبيّن أنّ الإشكال لا يرتبط فقط بنقص الأدلة، بل أساساً بغياب الإرادة السياسية لتحويل تلك الأدلة إلى مسار قضائي واضح ومتكامل.

الأرشيف الاستخباراتي: حين تتكلم الوثائق

من أبرز ما يميّز هذا الكتاب، اعتماده على تقارير استخباراتية أمريكية وفرنسية، وصور ووثائق صحفية تُعيد بناء المشهد من زوايا متعددة. هذه المواد لا تُستخدم كزينة توثيقية، بل كأدلة تُسند السرد وتمنحه قوة الإقناع. اللافت أنّ هذه الوثائق تكشف، في أكثر من موضع، أنّ جزءاً كبيراً من الحقيقة كان متاحاً، لكنّه لم يُترجم إلى مسار قضائي فعلي. وهنا تتجلّى مفارقة واضحة: وفرة في المعطيات مقابل تعرّف في تحقيق العدالة، وهو ما يفتح باب التساؤل حول العلاقة بين المعرفة والقرار السياسي.

حين تصبح الذاكرة واجباً

في زمن تتكاثر فيه الأرشيفات، وتتنافس فيه الروايات، يذكّرنا هذا الكتاب بأنّ الحقيقة لا تختزل في سرد الوقائع، بل في القدرة على متابعتها والدفاع عنها وتحويلها إلى قضية.

اغتيال فرحات حشاد لم يكن حدثاً عابراً، بل لحظة مفصلية في تاريخ تونس الحديث. لكنّ ما يجعل هذه اللحظة حاضرة إلى اليوم، ليس فقط ما حدث، بل ما لم يُنجز: العدالة.

”المرافعة التي طال انتظارها“ ليست عنواناً فقط، بل توصيف لحالة كاملة: حالة وطن ما زال يبحث عن توازن دقيق بين الذاكرة والمسألة... في انتظار أن تتحوّل الحقيقة إلى عدالة.

صوت الحكاية التونسية يدوي عالمياً:

هشام درويش يتوجّ بشهادة موسوعة غينيس للأرقام القياسية.



في أجواء احتفالية تعقب بعقب التراث التونسي الأصيل، تسلّم الفنان والحكواتي التونسي هشام درويش النسخة الأصلية من شهادة موسوعة غينيس للأرقام القياسية، وذلك تكريماً لمشاركته في تحقيق رقم قياسي عالمي لأطول حلقة حكي.

وجاء تسليم الشهادة من قبل الفنان العالمي

والحكواتي زهير الخزناوي، مدير المهرجان الدولي لفن الحكاية بمراكش، في لحظة احتفائية مميزة استحضرت عمق فن الحكاية وأصالته. ويأتي هذا التتويج إثر مشاركة درويش ضمن فريق ضمّ 106 حكواتيين وحكواتيات من 30 دولة.

ولم تخلّ المناسبة من أبعاد مستقبلية، حيث جدّد الخزناوي الدعوة رسمياً للفنان هشام درويش للمشاركة في الدورة القادمة من المهرجان، والتي ستقام من 16 إلى 22 جانفي 2027، في استمرار لحضوره اللافت.

ويُعدّ هذا الإنجاز تويجاً لفن الحكاية كجسر ثقافي عابر للحدود، يعيد الاعتبار للذاكرة الشفوية ويؤكد قدرة الحكواتيين على إحياء التراث بأساليب معاصرة، تجمع بين الإبداع والتواصل الإنساني.

نجاح تنظيمي وفني

شهدت الدورة برئاسة مدير المهرجان الفنان إكرام عزوز نجاح الدورة في تكريس المونودراما كشكل فني حيوي، مشيداً بتنوع البرمجة التي شملت «مسابقة النقاد»، «مسرح المواطن»، وعروض «المونودراما الشبائية»، بالإضافة إلى فقرات الحكواتي التي أضفت طابعاً فرجويّاً متكاملًا على المهرجان.

منتديات البكالوريا ... هنا تبني الحاضنة الاجتماعية للاتحاد

محمد المناعي



في هذه الأيام التي تسبق الامتحانات الوطنية، وتحديداً امتحان البكالوريا، تعود الذاكرة إلى زمن كانت فيه دور الاتحاد العام التونسي للشغل فضاءات حيّة تستقبل أفواجا من التلاميذ في إطار منتديات البكالوريا، يؤمنها مربون ومربيّات من النقابيين وأنصار الاتحاد، متطوعون لا يبيعون علماً ولا ينتظرون مقابلاً. لم تكن تلك المنتديات مجرد مراجعة مجانية موسمية عابرة، بل كانت لبنة صلبة في بناء الحاضنة الاجتماعية والشعبية للاتحاد، وتعبيراً حياً عن نقابة القرب التي لا تعيش على هامش المجتمع بل في قلبه النابض.

اليوم، وفي خضم أزمة لا تتخفى على أحد، تطفو على السطح أسئلة جوهرية لا تحتمل التأجيل: ما الذي يجعل المنظمة صامدة حين تتكالب عليها العواصف؟ ما الذي يحصنها في مواجهة حملات الاستهداف الممنهج وضرب العمل النقابي ومحاولات الاقتلاع، سواء أتت من السلطة أم من الأعداء الأبديين للعمل النقابي المناضل؟ والأهم من ذلك كله: هل بنى الاتحاد طوال عقود حاضنة اجتماعية حقيقية راسخة في وجدان الناس، أم أنه أسس لعلاقة هشّة لا تتجاوز منطق الخدمة والمصلحة الآنية؟ هل هبّ الناس للدفاع عن منظماتهم حين ضاقت بها السبل، أم أنهم تعاملوا معها كشركة خدمات يُغادرونها فور تراجع عروضها؟

منتديات البكالوريا لم تكن حدثاً هامشياً أو نشاطاً موسمياً، بل كانت تجسيداً عملياً لمفهوم «نقابة القرب» تلك النقابة الملائمة لمشاغل الناس من حولها، ولا تنتظر البيانات والإضرابات لتثبت وجودها. التلميذ المقبل على حياة جامعية وله درجة من الوعي والادراك بما حوله، حين يجد أبواب الاتحاد مفتوحة له، تستقبله وتسندة، يعي مبكراً أن في هذا السوق المعرفي المفتوح على مصراعيه والتنافس المحموم على الدروس الخصوصية هناك في محيطه القريب فضاء لا يرى فيه حريف ولا فرصة للكسب السريع. فضاء يدار بثقافة مختلفة عن ثقافة السوق، خلفه مشروع ثقافي وحضاري، يستثمر في المعرفة بالقدر الذي يدافع فيه عن حقوق الشغالين.

ذلك التلميذ هو طالب الغد وعامل المستقبل ونقابي بعد حين. والعلاقة التي تُبنى معه مبكراً ليست مجاملة عاطفية، بل هي استثمار استراتيجي على المدى الطويل. فمن دخل دار الاتحاد شاباً ستجمعه به رابطة لن تنقطع بسهولة؛ في أدنى الأحوال لن يُعاديها، وفي أعلاها سيعود إليه مناضلاً يمنح غيره ما مُنح له يوماً.

إن كان للاتحاد العام التونسي للشغل مشروع حقيقي للمستقبل، فلا ينبغي أن يبقى حبيس الخطاب المطليبي أو رهين ردود الأفعال أو التردد أو اليأس. فاستعادة ثقة المواطن لا تتحقق بالبيانات ولا تُبنى في المؤتمرات، بل تُنسج يوماً بيوم في التفاصيل الصغيرة: في احتضان تلميذ مُقبل على امتحانه، وتكريم ناجح متفوق، والتواصل مع الطالب في جامعته، وصولاً إلى استقباله يوم يلتحق بمؤسسته للشغل. هذا المسار الممتد هو ما يجعل صورة الاتحاد في وجدان الناس مقترنة بالفعل لا بمجرد رد الفعل، بالبناء لا بالاحتجاج وحده، بالحضور الدائم لا بالظهور الموسمي.

الاتحاد العام التونسي للشغل ليس فندقاً يُغادره الزبون متى تردت خدماته، وليس شركة ربحية تُقِيم بأرباحها الآنية. هو مشروع وطني عمره عقود، رافق تونس في أمجادها وتعثراتها، وحضر حين غاب غيره. والسؤال الذي لا مفر من مواجهته اليوم ليس: متى تنتهي الأزمة؟ بل: متى نبدأ التفكير في المستقبل ومتى يفتح الاتحاد أبوابه من جديد لأبناء الشعب، ومتى يستعيد الأنشطة الاجتماعية ومنها منتديات البكالوريا، ليعود إلى المجتمع من حيث ابتعد؟ فالحاضنة الاجتماعية لا تُبنى في الأزمات، بل تُختبر فيها، ولا تنبت من فراغ ولا تثمر الآن وهنا بل تُزرع بصبر، فكرة بفكرة وخطوة بخطوة.

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية جندوبة - بلدية عين دراهم

إعلان بته عمومية بالظروف المغلقة متبوعة بالمزايدة للمرة الثانية.

تعتزم بلدية عين دراهم إجراء بته عمومية بالظروف المغلقة متبوعة بالمزايدة للمرة الثانية لـ 22 محلات تجارية الكائنة بالفضاء التجاري بحي 02 مارس وذلك حسب بيانات الجدول التالي:

الفصل	المساحة	السعر الافتتاحي	الضمان الزمني	تاريخ وتوقيت ومكان البتة	طريقة خلاص ثمّن التسويغ	مدة التسويغ
المحل عدد 02 محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	8.5 م	60.000 د	6.000 د	يوم الثلاثاء : 6 / 2 2026 بداية من الساعة العاشرة صباحا بقصر البلدية	يقع خلاص معلوم التسويغ كل 3 أشهر مسبقا مع إضافة نسبة 7 % عن كل سنة ابتداء من السنة المالية لابرام عقد التسويغ	سنة واحدة قابلية للتجديد
المحل عدد 05 محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	29 م	150.000 د	15.000 د			
المحل عدد 06A محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	18 م	100.000 د	10.000 د			
المحل عدد 06B محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	18 م	100.000 د	10.000 د			
المحل عدد 07A محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	17 م	100.000 د	10.000 د			
المحل عدد 07B محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	17 م	100.000 د	10.000 د			
المحل عدد 08A محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	12.5 م	85.000 د	8.500 د			
المحل عدد 08B محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	12.5 م	85.000 د	8.500 د			
المحل عدد 08C محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	12.5 م	85.000 د	8.500 د			
المحل عدد 08D محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	12.5 م	85.000 د	8.500 د			
المحل عدد 08E محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	12.5 م	85.000 د	8.500 د			
المحل عدد 08F محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	12.5 م	85.000 د	8.500 د			
المحل عدد 08G محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	12.5 م	85.000 د	8.500 د			
المحل عدد 08H محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	12.5 م	85.000 د	8.500 د			
المحل عدد 09A محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	10 م	80.000 د	8.000 د			
المحل عدد 09B محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	10 م	80.000 د	8.000 د			
المحل عدد 09C محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	10 م	80.000 د	8.000 د			
المحل عدد 09D محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	10 م	80.000 د	8.000 د			
المحل عدد 10 محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	11 م	80.000 د	8.000 د			
المحل عدد 11 محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	10 م	80.000 د	8.000 د			
المحل عدد 12 محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	10 م	80.000 د	8.000 د			
المحل عدد 13 محل تجاري غير مغطى داخل الفضاء	10 م	80.000 د	8.000 د			

فعلى الراغبين في المشاركة والذين لم يتخلد بدمتهم ديون لفائدة الجماعات المحلية وليست لهم سوابق عدلية أو في حالة إفلاس سحب بطاقة إرشادات من

مقر البلدية أثناء التوقيت الإداري وتعميرها وإرجاعها مصحوبة بالوثائق التالية:

الوثائق الإدارية

- 01 / نسخة من بطاقة التعريف الوطنية
- 02 / بطاقة إرشادات عامة حول المشارك حسب النموذج المصاحب لكراس الشروط
- 03 / تأمين الضمان وقتي (10% من السعر الافتتاحي طبقا للبيانات المذكورة أعلاه مسلمة من قابض المالية محتسب البلدية
- 04 / كراس الشروط ممضى ومعرف بالإمضاء من المشارك
- 05 / شهادة إبراء تفيد عدم تخلد أي ديون بذمة المشارك تجاه الجماعة المحلية
- 06 / تصريح بالنشاط حسب نموذج يتم تعمييره والتعريف بإمضائه من طرف المشارك
- 07 / تصريح على الشرف معرف بإمضائه من المشارك يتضمن أن المعني بالأمر ليس في حالة إفلاس وليست له سوابق عدلية حسب النموذج المصاحب.

الوثائق المالية

- 1 سحب استمارة العرض المالي من الإدارة البلدية وتعميرها وإرجاعها في ظرف مغلق.
- يوضع الظرف الإداري المتضمن للوثائق الإدارية والظرف المالي المتضمن الاستمارة العرض المالي في ظرف آخر مغان لا يتضمن أي معطيات حول مقدم العرض يكتب عليه عبارة « لا يفتح بته عمومية لتسويغ محل تجاري عدد وتوجه العروض عن طريق البريد على العنوان التالي بلدية عين دراهم شارع الحبيب بورقيبة عين دراهم 8130 أو تودع مباشرة بمكتب الضبط المركزي للبلدية وحدد آخر أجل لقبول العروض ليوم الإثنين الموافق 2026/06/01 قبل نهاية التوقيت الإداري على أن يتم فتح العروض يوم البتة الثلاثاء (2026/06/02) بداية من الساعة العاشرة صباحا...

إجراءات التثبيت

- 1 - عند فتح الظروف تتولى اللجنة فتح وفحص الظروف والتثبت من الوثائق الإدارية لجميع المشاركين والتصريح بالعروض المقبولة إداريا وتقصى العروض الغير مستوفاة للوثائق الإدارية من المشارك في البتة أو الواردة بعد الأجل القانونية المذكورة أعلاه، أو الظروف التي تضمن معطيات حول هوية المشارك
- 2 - تتولى اللجنة بعد التصريح بالعروض المقبولة إداريا فتح العروض المالية الخاصة بكل مشارك وترتيبها تصاعديا ويتم الانطلاق في عملية المزايدة العلنية بين المشاركين المقبولين انطلاقا من أفضل عرض مقدم في كل محل على حدة.
- المشارك الذي ترسي عليه البتة مطالب بـ
- امضاء عقد تسويغ مطابق لمقتضيات كراس الشروط وتسجيله بالقباضة المالية طبقا للتشريع الجاري به العمل ولا تصبح نتائج التثبيت نافذة المفعل إلا بعد مصادقة سلطة الإشراف.
- ملاحظة: تقع معاينة المحلات كل يوم بداية من الساعة التاسعة صباحا إلى حدود نهاية التوقيت الإداري باستثناء يومي السبت والأحد

PASSIFS ET ACTIFS NETS

PA 1 - Concours bancaires et autres passifs financiers	0	3 066
PA 2 - Autres passifs courants (7)	59 965	57 686
PA 3 - Fournisseurs et comptes rattachés (8)	327 625	252 790
PA 4 - Provisions	0	0
PA 5 - Apports reportés (9)	1 524 278	804 992
PA 6 - Autres passifs non courants	0	0
PA 7 - Emprunts	0	0
Total des passifs	1 911 868	1 118 534
AN 1 - Dotations	0	0
AN 2 - Apports affectés à des immobilisations	56 981	59 826
AN 3 - Subventions d'investissement	1 864	1 864
AN 4 - Autres actifs nets (10)	0	0
AN 5 - Réserves	0	0
AN 6 - Excédents ou Déficits reportés	(47 571)	(107 413)
AN 7 - Excédent ou Déficit de l'exercice	(5 049)	59 843
Total des Actifs Nets	6 225	14 119
Total des Passifs et Actifs Nets	1 918 092	1 132 653

Ligue Tunisienne de Défense des Droits de l'Homme (LTDH)
ETAT DES FLUX DE TRESORERIE AU 31.12.2024

Flux de trésorerie liés aux activités courantes	Notes	31/12/2024	31/12/2023
F1- Encaissement des cotisations des adhérents et des dons		28 925	84 516
F3- Encaissement des subventions de fonctionnement		48 388	0
F4- Encaissement d'autres revenus et apports		1 753 706	830 025
F5- Décaissement des sommes versées aux fournisseurs		(634 586)	(385 546)
F6- Décaissement des rémunérations versées au personnel		(246 200)	(245 464)
F7- Autres Décaissement des activités courantes		(178 432)	(296 874)
Flux de trésorerie provenant des (affectés aux) activités courantes		771 802	(13 342)
Flux de trésorerie liés aux activités d'investissement			
F8- Décaissement sur acquisition d'immobilisations incorporelles et corporelles		(6 328)	(19 272)
F9 - Encaissement sur cession d'immobilisations incorporelles et corporelles		0	(418)
Flux de trésorerie provenant des (affectés aux) activités d'investissement		(6 328)	(19 689)
Flux de trésorerie liés aux activités de Financement			
F12- Encaissement des dotations		0	0
F13- Encaissement des subventions d'investissement		0	0
F14- Autres encaissement de financement (intérêts créditeurs, produits de placement, etc.)		29 305	2 836
F15- Placement à court terme		0	(500 000)
F16- Retrait sur placement à court terme		0	95 000
Flux de trésorerie provenant des (affectés aux) activités de financement		29 305	- 402 164
Variation de trésorerie		794 778	(435 195)
Trésorerie au début de l'exercice		463 506	898 701
Trésorerie à la clôture de l'exercice		1 258 284	463 506

Ligue Tunisienne de Défense des Droits de l'Homme (LTDH)
ETAT DES PRODUITS ET DES CHARGES AU 31.12.2024

PRODUITS	Notes	31/12/2024	31/12/2023
PR 1- Cotisation des adhérents (11)		9 525	12 470
PR 2- Revenus des activités et manifestations		0	0
PR 3- Subventions de fonctionnement (12)		48 388	0
PR 4- Apports non monétaires		0	0
PR 5- Autres Apports (13)		1 061 744	977 980
PR 6- Produits des placements		29 305	2 836
PR 7- Quote-part des subventions et apports inscrits aux produits de l'exercice		0	0
PR 8- Autres gains (14)		9 176	9 692
Total des produits		1 158 138	1 002 978
CHARGES			
CH 1- Achats consommés de fournitures et approvisionnements (15)		619 689	381 376
CH 2- Charges de personnel (16)		405 381	398 551
CH 3- Dotations aux amortissements et aux provisionnements (6)		27 403	28 048
CH 4- Autres charges courantes (17)		110 713	135 010
CH 5- Charges financières nettes		0	0
CH 6- Autres pertes		1	150
Total des charges		1 163 187	943 136
Excédents (Déficit) des produits sur les charges de l'exercice		(5 049)	59 843

LTDH 2024 Rapport de commissariat AUX COMPTES (AVRIL 2026)

RAPPORT D'AUDIT

RAPPORT DE L'AUDITEUR

Aux Messieurs les adhérents de la Ligue Tunisienne de Défense des Droits de l'Homme (LTDH)

Rapport sur l'audit des états financiers de l'exercice de 12 mois clos le 31 décembre 2024 Opinion avec réserve

Messieurs,

Nous avons effectué l'audit des états financiers de la Ligue Tunisienne de Défense des Droits de l'Homme (LTDH), comprenant la situation financière au 31 décembre 2024, ainsi que l'état des produits et des charges et l'états des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, et les notes contenant un résumé des principales méthodes comptables et d'autres notes explicatives.

Ces états financiers sont établis en dinars tunisiens et font ressortir des actifs nets créditeur de 6 225 dinars y compris un déficit de l'exercice s'élevant à 5 049 dinars.

À notre avis, à l'exception des incidences éventuelles du problème décrit dans la section

« Fondement de l'opinion avec réserve », les états financiers ci-joints donnent dans tous leurs aspects significatifs une image fidèle de la situation financière de la Ligue au 31 décembre 2024, ainsi que de sa performance financière et de ses flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, conformément aux Normes Comptables Tunisiennes (NCT) et aux normes internationales d'information financière (IFRS).

Fondement de l'opinion

• Comptabilité des sections de l'LTDH

La direction générale de la LTDH n'a pas été en mesure d'obtenir les données et pièces comptables de certaines sections régionales, malgré les différentes demandes et relances adressées aux responsables concernés.

Dans ces conditions, nous n'avons pas été en mesure d'apprécier l'exhaustivité des produits et des charges de l'exercice, dès lors que les opérations financières des sections régionales n'ont pas été intégrées dans la comptabilité de la Ligue.

• Report de TVA non fondé

Un ancien solde de TVA déductible, s'élevant à 39 414 dinars au 31 décembre 2022, figure parmi les actifs de la Ligue. La LTDH ne pourra récupérer cet actif que par le biais d'éventuelles facturations liées à des activités lucratives. À défaut, ce solde ne sera pas réalisé.

Dans ce contexte, l'association devrait envisager son apurement par imputation sur les capitaux propres, en tant que correction d'erreur comptable.

• Rapprochement des immobilisations

Les immobilisations corporelles et incorporelles de l'LTDH dont la valeur nette s'élève à 188 066 dinars n'ont pas fait l'objet d'un inventaire physique rapproché avec la comptabilité. L'absence de cet inventaire physique et son rapprochement avec la comptabilité ne nous permet pas d'estimer les éventuels écarts entre les immobilisations existantes et celles comptabilisées et l'impact de ces écarts sur la valeur des immobilisations corporelles et incorporelles inscrite à la situation financière.

• Absence des revenus des adhésions

Durant l'exercice 2024, l'association n'a pas encaissé l'exhaustivité des cotisations d'adhésion de ses membres.

Cette situation, récurrente au sein de la LTDH, s'inscrit dans une pratique installée selon laquelle une partie significative des adhérents ne régularise leurs cotisations afférentes aux exercices antérieurs qu'à l'approche de la tenue du congrès, afin de pouvoir y participer.

En conséquence, les cotisations relatives à l'exercice 2024 n'ont pas été intégralement encaissées au cours de l'exercice, ce qui a pour effet de minorer les produits de l'exercice du montant des dites adhésions et, par conséquent, d'affecter négativement le résultat de l'exercice à due concurrence.

Questions clés d'audit

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états financiers pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces

questions.

Autres informations

Nous avons également, dans le cadre de notre audit, procédé à l'examen des procédures de contrôle interne relatives au traitement de l'information comptable et à la préparation des états financiers. Une lettre à la direction a été adressée aux membres du bureau directeur de la LTDH dans laquelle ont été consignées les principales faiblesses organisationnelles et d'application des procédures ayant une incidence sur la pérennité du système de contrôle interne et sur la fiabilité des comptes de la Ligue. Mise à part l'insuffisance décrite au niveau de la section « Fondement de l'opinion avec réserve », nous n'avons pas relevé, sur la base de notre examen, d'autres insuffisances majeures susceptibles d'impacter notre opinion sur les états financiers.

Responsabilités de la Direction et des responsables de la gouvernance pour les états financiers

La direction est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément aux Normes Comptables Tunisiennes, ainsi que du contrôle interne qu'elle considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs. Lors de la préparation des états financiers, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de l'association à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions se rapportant à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider l'association ou de cesser son activité ou si aucune solution réaliste ne s'offre à elle. Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de l'association.

Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit réalisé conformément aux normes ISA permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Chedi GHORBEL

Expert-comptable membre de l'OECT

Sfax, le 02 avril 2026

Ligue Tunisienne de Défense des Droits de l'Homme (LTDH)

ETAT DE LA SITUATION FINANCIERE ARRETE AU 31.12.2024

(MONTANTS EXPRIMÉS EN DINARS TUNISIEN)

Actifs	Notes	31/12/2024	31/12/2023
AC 1 - Liquidités et équivalents de liquidités	(4)	1 258 284	466 473
AC 2 - Placements et autres actifs financiers		0	0
AC 3 - Autres actifs courants	(5)	62 491	47 788
AC 5 - Stocks de fournitures et autres approvisionnements		0	0
AC 7 - Immobilisations financières		409 251	409 251
AC 8 - Immobilisations corporelles	(6)	149 090	170 023
AC 9- Immobilisations incorporelles		38 977	39 118
Total des actifs		1 918 092	1 132 653

Note N°7: Autres passifs courants

Libellé	31 décembre 2024	31 décembre 2023
Personnel rémunération dus	1 501	6 351
Créditeurs divers	2 356	2 257
CNSS	29 473	31 607
Autres charges à payer	12 583	4 700
Impôts et taxes à liquider	14 052	12 771

Note N°8: Fournisseurs et comptes rattachés

Libellé	31 décembre 2024	31 décembre 2023
Fournisseurs d'exploitation	327 625	252 790

Note N°9: Apports reportés

Libellé	31 décembre 2024	31 décembre 2023
ACCD	429 060	497 494
EAST AND HORN OF AFRICA HUMAN RIGHT	0	21 302
DIGNITY	37 255	(716)
AECID	890 582	269 807
OMCT BARDO	33 550	0
PNUD	1 016	0
ASF CONSTITUTIONNEL	104 630	0
OXFAM	28 186	0
ASF		17 106
Total en Dinars	1 524 278	804 992

Note N°10: Variation des capitaux propres

Rubriques	Fonds nets	Apports affectés à inv.	Subvention inv.	Excédent/Déficit reportés	Excédent/Déficit de l'exercice	Correction d'erreur comptable	Total
solde au 31 décembre 2023	0	59 826	1 864	-107 413	59 843		14 119
Affectation Excedent 2023				59 843	-59 843		-
Apports affectés à des inv. (net)		6 328					6 328
QP. Dessub. Inv. Inscrits CR		-9 173	0				(9 173)
Impat de corrections d'erreurs comptables						0	0
Excédent/Déficit de l'exercice 2024					(5 049)		(5 049)

Note N°11: Autres Apports

Libellé	31 décembre 2024	31 décembre 2023
EAST AND HORN OF AFRICA HUMAN RIGHT	105 840	83 855
Agencia Catalana De Cooperacio	64 116	301 144
Agence Andalous de Cooperation International au De.AACID	382 725	25 393
AVOCATS SANS FRONTIERES ASF	193 508	237 788
ASF CONSTITUTIONNEL	17 254	
NOVACT PROJET BADDEL		8 594
DIGNITY-DANISH INSTITUTE AGAINST TORTURE	166 249	187 428
OMCT BARDO	197	
OMCT DDH	20 064	
OXFAM	17 254	
PNUD	58 450	
AUTRES	16 688	28 933
DON	19 400	104 845

Note N°12: Achats consommés

Libellé	31 décembre 2024	31 décembre 2023
Frais de mission et de déplacement	439 190	172 037
Honoraires	163 524	179 826
Publicité et relations public	3 677	10 177
Autres dépenses de projets	6 290	10 500
Frais de télécommunication	7 008	8 836

Note N°13: Charges de personnels

Libellé	31 décembre 2024	31 décembre 2023
Salaires	335 188	330 714
Autres primes	12 025	10 306
Charges sociales légales	58 169	57 532

Note N°14: Autres charges d'exploitations

Libellé	31 décembre 2024	31 décembre 2023
Achats non stockés de matières et fournitures	32 920	21 171
Charges locatives	28 571	57 648
Entretiens et réparations	902	6 746
Autre Service Extérieurs	0	29
Services bancaires	2 583	2 349
Dons accordé	41 218	40 371
Impôts et taxes	4 519	6 696

NOTE AUX ETATS FINANCIERS

Note N°1 : Présentation de Ligue Tunisienne de Défense des Droits de l'Homme (LTDH)

L'LTDH est une ONG fondée en 1976. Son siège social est situé à 43-45 Avenue Habib Bourguiba Immeuble Le Colisée ESC B Bureau n° 257 Tunis. Présidé par Mr Bassem TRIFI, elle exerce pour l'observation et la défense des droits de l'homme.

L'LTDH est l'une des composantes du quartet du dialogue national qui obtient le prix Nobel de la paix 2015 pour son succès dans la mission qui a abouti à la tenue des élections présidentielles et législatives ainsi qu'à la ratification de la nouvelle Constitution en 2014.

Note N°2 : Respect des normes comptables tunisiennes, bases de mesure et principes comptables spécifiques

Les états financiers de L'LTDH arrêtés au 31 décembre 2024, ont été préparés conformément aux dispositions de la loi 96-112 du 30 Décembre 1996 portant promulgation du système comptable des entreprises et en application des principes et méthodes comptables tels que définis par le décret 96-2459 du 30 Décembre 1996 portant promulgation du cadre conceptuel.

L'LTDH arrête ses premiers états financiers conformément à la nouvelle norme comptable n°45 relative aux associations, aux partis politiques et aux autres OSBL approuvée par le Conseil National de la Comptabilité le 26 décembre 2017.

Les principes et méthodes comptables les plus significatifs adoptés pour l'élaboration des états financiers de L'LTDH sont les suivants :

• Immobilisations incorporelles et corporelles

A leur date d'entrée dans le patrimoine de L'LTDH, les immobilisations incorporelles et corporelles sont évaluées à leur coût d'acquisition. Elles sont amorties linéairement aux taux suivants :

Logiciels 33,33%

Matériel de transport 20%

Mobilier et matériel de bureau 20% Matériel informatique 33.33%

•• Unité monétaire

Les états financiers de L'LTDH sont libellés en dinar tunisien.

••• Conversions en devise

Les opérations en monnaies étrangères sont prises en charge conformément aux dispositions de la Norme Comptable Tunisienne N°15. En effet, elles sont comptabilisées moyennant une conversion au cours du jour de l'opération, selon le taux de change en vigueur à cette date.

Les règlements sont convertis au taux de change du jour au cours duquel le règlement est procédé. Ainsi, la différence par rapport au montant pris en charge est passée en résultat de change.

Au 31 Décembre de chaque exercice, les soldes des éléments monétaires libellés en devises sont convertis au cours de clôture. Toute différence est comptabilisée en résultat, en gain ou perte de change.

•••• Revenus

Conformément à la disposition de l'article 34 de la loi 88-2011, les ressources d'une association se composent des :

-Cotisations de ses membres ;

-Aides publiques ;

-Dons, donations, et legs d'origine nationale ou étrangère ;

-Recettes résultant de ses biens, activités et projets.

Note N°4: AC 1 - Liquidités et équivalents de liquidités

Libellé	31 décembre 2024	31 décembre 2023
Solde aux banques	1 254 058	462 033
Solde de la caisse	4 226	1 570
Montant brute	1 258 284	463 603
Provisions pour dépréciation	-	-

Note N°5 : AC 3 - Autres actifs courants

Libellé	31 décembre 2024	31 décembre 2023
Report de TVA	39 415	39 414
Débiteurs divers	4 924	4 324
Avances aux personnels	3 900	4 050
Produits à recevoir	14 252	
Montant brute	62 491	47 788
Provisions pour dépréciation		

Note N°6 : AC 8 & AC9 - Immobilisations corporelles & Immobilisations incorporelles

Libellé	Immobilisations brutes		Amortissements & Provisions			Valeurs nettes au		
	Soldes au	Variation	Soldes au	Soldes au	Variation	Soldes au	Soldes au	
	31/12/2023	2023-2024	31/12/2024	31/12/2023	2023-2024	31/12/2024	31/12/2023	
Logiciels	40 338	-	40 338	(1 220)	(141)	(1 361)	39 118	38 977
Total des immobilisations incorporelles	40 338	-	40 338	(1 220)	(141)	(1 361)	39 118	38 977
Matériels informatiques	126 464	6 328	132 792	(109 033)	(8 507)	(117 540)	17 431	15 252
Equipements de bureau	45 474	-	45 474	(45 040)	(433)	(45 473)	434	1
I.G.AAD	184 361	-	184 361	(32 203)	(18 322)	(50 525)	152 158	133 836
Total des immobilisations corporelles amortissables	356 299	6 328	362 627	(186 276)	(27 262)	(213 538)	170 023	149 090
Immobilisations en cours	-	-	-	-	-	-	-	-
Total des immobilisations corporelles	356 299	6 328	362 627	(186 276)	(27 262)	(213 538)	170 023	149 090
Total des immobilisations corporelles et incorporelles	396 637	6 328	402 965	(187 496)	(27 403)	(214 899)	209 142	188 066

Safar

l'assurance qui vous suit partout

Safar
First

Safar
Gold

Safar
Business

Safar
Student

Des solutions conçues pour les familles, les professionnels et les étudiants.